فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
الثلاثاء 24 ذو القعدة 1447هـ 12 مايو/ أيّار Tuesday 12 May 2026 | العدد 6387 | 8 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS
20070503

هيئة البترول لـ«فلسطين»: عجز الغاز في غزة تجاوز 80 % والدورة العاشرة تبدأ في 20 مايو

غزة/ محمد حجازي:
كشفت الهيئة العامة للبترول في قطاع غزة، اليوم، عن تفاقم أزمة الغاز المنزلي مع استمرار الحرب والحصار الإسرائيلي، مؤكدة أن العجز في الإمدادات الواردة إلى القطاع تجاوز 80%، ما تسبب في فجوة حادة تهدد الأمن الغذائي ومقومات الحياة الأساسية لمئات آلاف الأسر. وقال مسؤول ملف الغاز في الهيئة، في تصريحات خاصة لصحيفة 2

مواطنون غاضبون لـ «بنك فلسطين»: أوقفوا تجميد الحسابات والإجراءات المجحفة

غزة/ نور الدين صالح:
تسود حالة من الغضب والسخط بين مئات المواطنين في قطاع غزة من جراء سياسات "بنك فلسطين" في تجميد عشرات الحسابات البنكية لمختلف فئات المجتمع خلال المرحلة الراهنة، وهو ما وصفوه بإجراءات "مجحفة" وتُعمق معاناة السكان الذين لا يزالون يعانون ويلات الإبادة الجماعية الممتدة على مدار أكثر من عامين. 4

4 شهداء وعشرات الإصابات في خروقات إسرائيلية متواصلة للتهدئة بقطاع غزة

وسط تصعيد الضغوط الدولية على (إسرائيل)

الاتحاد الأوروبي يعتمد أول حزمة عقوبات ضد مستوطنين إسرائيليين

بروكسل – الناصرة/ فلسطين:
أعلنت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية كايا كالاس، أن وزراء خارجية دول الاتحاد منحوا الضوء الأخضر لفرض عقوبات على مستوطنين إسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة، على خلفية تصاعد أعمال العنف ضد الفلسطينيين.
وقالت كالاس، في منشور عبر منصة "إكس"، أمس: إن القرار يشمل أيضًا فرض عقوبات جديدة على عدد من القيادات البارزة في حركة "حماس"، مضيفة: "لقد 2

غزة/ تامر قشطة:
استشهد أربعة فلسطينيين، وأصيب عدد آخر، بينهم أطفال ونساء، أمس، من جراء قصف جوي وإطلاق نار من قوات الاحتلال الإسرائيلي استهدفا مناطق متفرقة في مدينة غزة وشمال ووسط القطاع، في استمرار واضح لخرق اتفاق وقف إطلاق النار والتهدئة الهشة.
وأفادت مصادر طبية لصحيفة "فلسطين" باستشهاد مدنيين اثنين إثر استهداف طائرة مسيّرة إسرائيلية مجموعة من المواطنين وسط قطاع غزة. فقد وصل جثمانا الشهيدين إلى مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح، وهما: منير عيد محمد الجطلي (30 عامًا)، وعلاء إبراهيم سليم عياد (30 عامًا)، بعد استهدافهما قرب منطقة نتساريم.
كما استشهد مواطن في جنوب القطاع، جراء قصف استهدفه قرب دوار بني سهيلا شرق مدينة خان يونس، فيما أعلن مستشفى الشفاء بمدينة غزة استشهاد مواطن رابع برصاص الاحتلال في حي الزيتون جنوب شرق المدينة. 3

"حماس" تدعو للنفير العام نصرةً للأسرى

استشهاد الأسير الجريح قصي ريان داخل سجون الاحتلال

رام الله/ فلسطين:
أعلن نادي الأسير وهيئة شؤون الأسرى الفلسطينيين، أمس، استشهاد الشاب قصي إبراهيم علي ريان (29 عاما) من بلدة قراوة بني حسان غرب سلفيت، بعد نحو شهر من اعتقاله عقب إصابته برصاص مستوطن، في حين دعت حركة حماس إلى النفير العام من أجل نصرة الأسرى.
وأشار بيان مشترك للمؤسستين، إلى أن قوات الاحتلال اعتقلت ريان بتاريخ 15 نيسان/ أبريل 2026 بعد إصابته برصاص مستوطن في منطقة واد عباس قرب لدة ديراستيا، قبل أن يُعلن استشهاده في مستشفى بلينسون الإسرائيلي، متأثرا بجروحه الخطيرة.
وأوضح البيان أن الاحتلال ادّعى في بداية اعتقال ريان أنّه حاول تنفيذ عملية طعن، وجرى تمديد اعتقاله لمدة ثمانية أيام، لافتا إلى أنه في حينه، طالب المحامي بتقديم توضيحات كاملة حول وضعه الصحي، الذي بدا بالغ الخطورة، وذلك بعد إظهاره عبر تقنية الفيديو "كونفرنس"، إثر مطالبات متكررة من المحامي برؤيته، خاصة بعدما أُبلغ بأنّه فاقد للوعي ويخضع لأجهزة التنفس الاصطناعي. 3

مواطنون يشاركون في وقفة تضامنًا مع الأسرى (تصوير/ محمود أبو حصيرة)

في الذكرى الـ78 للنكبة.. أهالي الأسرى يطالبون بإنقاذ أبنائهم ووقف جرائم الاحتلال

غزة/ جمال غيث:
في الذكرى الثامنة والسبعين للنكبة الفلسطينية، نظم أهالي الأسرى والأسرى المحررون، إلى جانب ممثلين عن القوى الوطنية والإسلامية، أمس، وقفة احتجاجية واعتصامًا أمام مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمدينة غزة، تضامنًا مع الأسرى الفلسطينيين 5

الاحتلال يفرج عن 11 معتقلًا من غزة وسط شهادات عن التعذيب وسوء المعاملة

غزة/ فلسطين:
أفرجت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس، عن 11 أسيرًا من قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم، بعد أشهر طويلة من 3

قيادي في "فتح": المؤتمر الثامن يفتقر للرؤية ولا يحمل مؤشرات على تغيير حقيقي

غزة/ محمد أبو شحمة:
أكد القيادي في حركة "فتح" عبد الفتاح حمايل، أن المؤتمر الثامن للحركة يُعقد في وجود أزمة سياسية وتنظيمية عميقة، معتبرًا أنه يفتقر إلى برنامج وطني أو 5

الكفاءات أم الولاءات؟ جدل يرافق اختيار أعضاء مؤتمر فتح الثامن

رام الله-غزة/ نبيل سنونو:
قبيل يومين من انعقاد المؤتمر العام الثامن لحركة فتح، يحتدم الجدل بشأن معايير اختيار الأعضاء المشاركين فيه، في حين تتجه الأنظار إلى نوايا رئيس الحركة محمود عباس بشأن المستقبل السياسي لنجله ياسر.
ويعتقد منتقدون لمعايير الاختيار، أن العملية شابتها "محسوبية" و"وولاء شخصي" مع توسع كبير في عدد الأعضاء تحت بند "الكفاءات" دون آليات انتخابية واضحة أو تمثيل حقيقي للأقاليم والقواعد التنظيمية.
ويأتي انعقاد المؤتمر المرتقب 5

عدّوا أزمتي الصرف الصحي والنفايات الصلبة "قنابل موقوتة" تؤرق النازحين

مديرو مخيمات إيواء: تراجع المساعدات في الصحة والإغاثة والتعليم لمصلحة برامج الدعم النفسي

غزة/ يحيى اليعقوبي:
أكد مسؤولو لجان محلية ومديرو مخيمات إيواء وجود تراجع حاد في تقديم المساعدات الإغاثية في الصحة والتعليم والإغاثة داخل مراكز الإيواء، أمام زيادة ملحوظة ومكثفة في برامج الدعم النفسي التي تركز الكثير من المؤسسات الدولية أنشطتها عليها حاليا، دون وضع حلول حقيقية تتعلق بإزالة الركام والإعمار وإقامة بيوت مؤقتة (كرفانات)، ومعالجة مشكلات الصرف الصحي وتراكم النفايات.
جاء ذلك خلال لقاء حواري نظمته صحيفة فلسطين "نبض غزة" أمس تحت عنوان: "مخيمات غزة.. واقع كارثي بعد عامين ونصف من الإبادة"، فتحت خلاله نقاشا موسعا بشأن واقع المخيمات والتحديات اليومية التي تواجه النازحين وآليات تعزيز الاستجابة الإنسانية. 4

بالرغم من إصابته بنيران الاحتلال.. الصياد "أبو عمرة" يُبحر خشية جوع أبنائه

غزة/ أدهم الشريف:
في ساعة مبكرة صباح أمس، مشى الصياد سلمان أبو عمرة على رمال الشاطئ غرب مدينة غزة، متجهًا إلى قاربه إيذانًا ببدء مغامرة صيد جديدة، في حين كانت آثار الإصابة بنيران إسرائيلية واضحة على وجهه وجسده. 7

كوخٌ فوق الركام.. علاء جودة يهزم النزوح بإرادة الحياة

غزة/ هدى الدلو:
وسط ركام ثقيل يختزن ذكريات العمر، وقف علاء جودة يتأمل ما تبقى من مَنزله الذي كان يومًا نابضًا بالحياة. أربعة طوابق ومخازن واسعة بناها حجرًا فوق حجر، وورث مهنة المقاولات أبًا عن جد، حتى صار البناء جزءًا من هويته، لا مجرد مهنة يعتاش 7

طالبة هندسة تتحدى الحرب والنزوح لتحمي حلمها الجامعي

غزة/ صفاء عاشور:
بين خيام النزوح وانقطاع الكهرباء وضعف الإنترنت، تحاول الشابة الفلسطينية رنين طوطح أن تتمسك بما تبقى من حلمها الجامعي، في واقع تلتهمه 7

مديرو مخيمات إيواء يشاركون في لقاء حواري نظمته صحيفة فلسطين "نبض غزة" (تصوير/ محمود أبو حصيرة)

حماس: أردوغان يعزي خليل الحية باستشهاد نجله وفيدان ينقل تعازي تركيا خلال زيارته للدوحة

الدوحة/ فلسطين:

أعلنت حركة المقاومة الإسلامية حماس، أن رئيس حركة حماس في قطاع غزة، خليل الحية، تلقى اليوم اتصالاً هاتفياً من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، قدّم فيه التعازي باستشهاد نجله الرابع عزام، وذلك بالتزامن مع زيارة وزير الخارجية التركي هاكان فيدان إلى العاصمة القطرية الدوحة.

وقالت الحركة في بيان صحفي لها، مساء أمس، إنّ الرئيس أردوغان أعرب خلال الاتصال عن تضامنه مع الحية وعائلته ومع الشعب الفلسطيني عموماً، في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وما يخلّفه من خسائر بشرية واسعة.

وأضاف البيان أن وزير الخارجية التركي هاكان فيدان قدّم تعازيه المباشرة للحية خلال لقائه به في الدوحة، مشيداً بصمود الشعب الفلسطيني وتضحياته "وصبره منقطع النظير" في مواجهة الحرب المستمرة.

وأوضحت الحركة أن خليل الحية عبّر عن تقديره لهذا الاتصال وهذه الزيارة، مؤكداً أن استمرار استهداف الفلسطينيين "يزيد الشعب الفلسطيني تمسكاً بحقوقه وثوابته".

وأشار الحية، وفق البيان، إلى أن نجله "كما عشرات الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني" ارتقوا نتيجة العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة، داعياً إلى "وضع حد لجرائم الاحتلال ووقف عمليات القتل بحق المدنيين".

وشيعت مدينة غزة، الخميس، جثمان الشهيد عزام خليل الحية، لينضم إلى قائمة من شهداء العائلة الذين قضوا في مواجهات وحروب متعاقبة.

واستشهد عزام متأثرا بإصابته جراء غارة لجيش الاحتلال الإسرائيلي استهدفته في حي الدرج شرقي مدينة غزة ليلة الخميس.

وارتفع عدد أبناء القيادي في حماس خليل الحية، الذين فقدهم شهداء إلى أربعة، هم أسامة وحمزة وهمام وعزام، ولم يتبق له من أبنائه الذكور سوى عز الدين الذي أصيب في قصف للاحتلال على حي التفاح في نيسان/أبريل 2025.

وسط تصعيد الضغوط الدولية على (إسرائيل)

الاتحاد الأوروبي يعتمد أول حزمة عقوبات ضد مستوطنين إسرائيليين

بروكسل – الناصرة/ فلسطين:

أعلنت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية كايا كالاس، أن وزراء خارجية دول الاتحاد منحوا الضوء الأخضر لفرض عقوبات على مستوطنين إسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة، على خلفية تصاعد أعمال العنف ضد الفلسطينيين.

وقالت كالاس، في منشور عبر منصة "إكس"، أمس: إن القرار يشمل أيضًا فرض عقوبات جديدة على عدد من القيادات البارزة في حركة "حماس"، مضيفة: "لقد حان الوقت للانتقال من الجمود إلى التنفيذ، فالتطرف والعنف لهما عواقب".

ويأتي هذا القرار في سياق ضغوط أوروبية ودولية متزايدة على حكومة الاحتلال الإسرائيلي، مع اتساع رقعة اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية خلال الأشهر الأخيرة، وما تخلله من حوادث وُصفت بأنها "خطيرة وممنهجة".

وفي أول رد رسمي من تل أبيب، هاجم وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر القرار الأوروبي بشدة، وكتب في منشور على منصة إكس أن إسرائيل "ترفض بشكل قاطع" العقوبات، معتبراً أن الاتحاد الأوروبي "اختار، بطريقة تعسفية وسياسية، فرض عقوبات على مواطنين وكيانات إسرائيلية بسبب آرائهم السياسية ومن دون أي أساس".

وأضاف ساعر أن المقارنة التي يرى أن الاتحاد الأوروبي أجراها بين "مواطنين إسرائيليين وإرهابيي حماس" هي "مقارنة مرفوضة ومشوهة أخلاقياً"، وفق مزاعمه. وشدد على أن إسرائيل "وقفت وتقف وستواصل الوقوف إلى جانب حق اليهود في الاستيطان في قلب وطنهم"، معتبراً أن هذا الحق "موثق وتاريخي ومعترف به في القانون الدولي"، وأن أي محاولة لـ"فرض مواقف سياسية عبر العقوبات" لن تنجح.

ويأتي القرار الأوروبي في سياق ضغوط دولية متزايدة على حكومة الاحتلال الإسرائيلي لوقف اعتداءات المستوطنين، التي تصاعدت حدتها خلال الأشهر الماضية، فيما تؤكد بروكسل أن العقوبات تستهدف الأفراد المتورطين في أعمال عنف محددة، ولا تمس بالموقف السياسي العام تجاه إسرائيل.

في الأشهر الأخيرة، ضغط بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي على التكتل لتعليق اتفاقية الشراكة مع "إسرائيل" أو فرض عقوبات على وزيري الحكومة اليمينيين المتطرفين إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش.

وتصاعد عنف المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، منذ 7 تشرين أول/ أكتوبر 2023، وكان من أبرز الحوادث في الآونة الأخيرة إجبار المستوطنين بحماية قوات الاحتلال، عائلة فلسطينية على استخراج جثمان أحد موتاها، من قبره بعد دقائق فقط من دفنه، ونقله إلى مقبرة أخرى في قرية مجاورة، وهو ما وصفه مدير مكتب المفوضية السامية، أجيت سونغاي، الجمعة، بأنه "أمر مروع".

ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، خلفت اعتداءات وجرائم الجيش الإسرائيلي والمستوطنين ما لا يقل عن 1155 شهيدا فلسطينيا، إضافة إلى إصابة نحو 11 ألفا و750 آخرين، واعتقال قرابة تسعة آلاف و600، وفق معطيات فلسطينية رسمية.

"القدس الدولية": الاحتلال يسعى لفرض وقائع جديدة في الأقصى وتدعو لرباط واسع يومي الخميس والجمعة

بيروت/ فلسطين:

حذّرت "مؤسسة القدس الدولية" من تصاعد خطط الاحتلال الإسرائيلي وجماعات "الهيكل المزعوم" لاستغلال الذكرى العبريّة لاحتلال القدس، وما يتزامن معها من ذكرى النكبة الفلسطينية، بهدف تكريس وقائع جديدة داخل المسجد الأقصى المبارك، وفرض مزيد من التقسيم الزماني والمكاني.

وقالت المؤسسة، في بيان صحفي، أمس: إن الأيام المقبلة، وتحديدًا الخميس والجمعة، تشهد مخططًا تصعيديًا يستهدف المسجد الأقصى، عبر تنسيق مباشر بين سلطات الاحتلال ومنظمات "الهيكل"، في محاولة لتحويل هذه المناسبات إلى "مواسم عدوان" متكررة على المسجد.

وأشارت إلى أن الاحتلال يسعى خلال هذين اليومين إلى فرض "سوابق خطيرة"، أبرزها محاولة إدخال اقتحام المستوطنين إلى يوم الجمعة، وهو أمر لم يحدث منذ احتلال القدس عام 1967، إلى جانب السعي لفرض فترة اقتحام مسائية جديدة يوم الخميس، بما يمهّد لتحويلها إلى أمر دائم ضمن برنامج الاقتحامات اليومية.

كما حذرت من محاولات يقودها وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، تتضمن اقتحام مناطق داخلية في المسجد الأقصى، مثل قبة الصخرة أو المصلى القبلي، في خطوة تهدف إلى تقويض دور دائرة الأوقاف الإسلامية وإعادة تشكيل واقع السيطرة داخل المصليات المسقوفة.

وكشفت "القدس الدولية" أن منظمات "الهيكل" أطلقت عريضة لجمهورها تتعهد برفع العلم الإسرائيلي داخل المسجد الأقصى يوم الجمعة، إضافة إلى مطالبات وُجهت إلى وزراء وأعضاء كنيست بفرض اقتحامات موسعة، مع تقديم طلب رسمي لشرطة الاحتلال لإضافة برنامج اقتحامات استثنائي يوم الخميس.

وأشارت المؤسسة إلى أن استمرار صمت شرطة الاحتلال حتى الآن يعكس، وفق تقديرها، "نية مبيّتة" لتمرير المخطط، على غرار ما جرى في محطات سابقة، بينها التمهيد لاقتحام عيد الأضحى عام 2019، وغيرها من الاقتحامات التي شهدت تصعيدًا مماثلًا.

وفي ضوء هذه التطورات، أطلقت المؤسسة نداءً عاجلًا لأهالي القدس والداخل الفلسطيني المحتل، دعتهم فيه إلى الرباط في المسجد الأقصى يومي الخميس والجمعة من الصباح وحتى ما بعد صلاة المغرب، وإعماره بالصلاة وتلاوة القرآن، والتصدي لمحاولات فرض السيطرة عليه عبر الحضور المكثف.

كما دعت إلى تعزيز التواجد في البلدة القديمة في القدس، والتصدي لفعاليات "مسيرة الأعلام" المقررة مساء الجمعة، إضافة إلى حثّ أهالي الضفة الغربية على شدّ الرحال إلى المسجد الأقصى، والصلاة على الحواجز والطرق المؤدية إليه في حال منع الوصول المباشر.

واعتبرت "القدس الدولية" أن تزامن ذكرى احتلال القدس مع الذكرى الـ78 للنكبة يعكس، بحسب وصفها، "وحدة مسارات المشروع الاستعماري" في استهداف الوجود الفلسطيني وحقوقه التاريخية، بما في ذلك حق العودة، ووكالة "الأونروا"، والقدس والمسجد الأقصى، إلى جانب ما يجري في غزة والضفة الغربية.

ودعت المؤسسة الشعوب العربية والإسلامية إلى تحرك عاجل عبر الاعتصامات والوقفات الشعبية، معتبرة أن الصمت الدولي المتكرر شجع الاحتلال على المضي في سياساته، في وقت يواصل فيه النظام الرسمي العربي – بحسب البيان – الاكتفاء بالمواقف اللفظية دون إجراءات عملية لوقف التهويد المتسارع للمسجد الأقصى.

وتتصاعد التحذيرات من مخططات جماعات الهيكل المتطرفة لفرض اقتحام غير مسبوق للمسجد الأقصى المبارك يوم الجمعة 15 مايو/أيار الجاري، بالتزامن مع الذكرى العبرية لاحتلال القدس، وسط دعوات واسعة لتكثيف الرباط وشد الرحال إلى المسجد.

وتُعد ذكرى ما يسمى "يوم توحيد القدس" محطة سنوية لتصعيد الاقتحامات والانتهاكات بحق الفلسطينيين في البلدة القديمة والمسجد الأقصى، إذ تبدأ عادة باقتحامات صباحية للمسجد، وتتبعها "مسيرة الأعلام" مساءً وسط اعتداءات على الفلسطينيين وممتلكاتهم.

هيئة البترول لـ"فلسطين": عجز الغاز في غزة تجاوز 80 % والدورة العاشرة تبدأ في 20 مايو

غزة/ محمد حجازي:

كشفت الهيئة العامة للبترول في قطاع غزة، اليوم، عن تفاقم أزمة الغاز المنزلي مع استمرار الحرب والحصار الإسرائيلي، مؤكدة أن العجز في الإمدادات الواردة إلى القطاع تجاوز 80%، ما تسبب في فجوة حادة تهدد الأمن الغذائي ومقومات الحياة الأساسية لمئات آلاف الأسر.

وقال مسؤول ملف الغاز في الهيئة، في تصريحات خاصة لصحيفة "فلسطين"، إن قطاع غزة يحتاج إلى ما لا يقل عن 100 شاحنة غاز أسبوعيًا، بما يعادل نحو 8000 طن شهريًا، لتغطية احتياجات السكان والمنشآت الاقتصادية، بينما يسمح الاحتلال حاليًا بدخول 4 إلى 5 شاحنات فقط يوميًا، وهي كميات "لا تلبي الحد الأدنى من متطلبات البقاء".

وأوضح المسؤول، الذي فضل عدم الكشف عن اسمه، أن الشاحنة الواحدة، التي تحمل نحو 20 طنًا، تكفي لتعبئة أسطوانات غاز لنحو 2400 أسرة فقط، مشيرًا إلى أن الحصة المخصصة للأسرة الواحدة لا تكفي لأكثر من 25 يومًا في أفضل الأحوال، في حين تصل مدة الانتظار الفعلية للحصول على الغاز إلى نحو 70 يومًا.

وأشار إلى أن الهيئة تعتمد نظامًا إلكترونيًا مرتبطًا بسجل الأحوال المدنية لضبط عمليات التوزيع وضمان العدالة، من خلال تحديث البيانات وحذف أسماء المسافرين والمتوفين بشكل دوري.

وفيما يتعلق بانتشار السوق السوداء، أوضح المسؤول أن الأزمة الحادة وغياب التوازن بين العرض والطلب أديا إلى توسعها، لافتًا إلى أن بعض كميات الغاز يتم تسريبها من حصص المحطات، فيما تضطر بعض العائلات إلى بيع حصتها لتأمين احتياجات معيشية أخرى.

وأضاف أن السوق السوداء أصبحت "الملاذ الوحيد" لعدد من القطاعات الاقتصادية، مثل المطاعم والمخابز، التي لا تشملها آليات التوزيع الرسمية حاليًا، مؤكدًا أن فرق الرقابة تتابع بشكل يومي أي تلاعب في الأسعار أو الأوزان، ويتم إيقاف المحطات المخالفة فورًا.

وأكد المسؤول أن الهيئة تستعد لبدء الدورة العاشرة لتوزيع الغاز في 20 مايو/أيار الجاري، موضحًا أن تنفيذها يبقى مرهونًا بالكميات التي سيسمح الاحتلال بإدخالها عبر المعابر.

وحذر من أن استمرار الأزمة يدفع العائلات إلى استخدام الحطب والنفايات البلاستيكية كبدائل للطهي، ما ينذر بكارثة بيئية وصحية، خاصة على الأطفال والنساء، نتيجة تصاعد الدخان والملوثات السامة داخل المناطق السكنية.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007
المقر الرئيسي : غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00970597308096
WWW.FELESTEEN.PS
بريد عام info@felesteen.ps
أخبار edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007

الاحتلال يفرج عن 11 معتقلًا من غزة وسط شهادات عن التعذيب وسوء المعاملة

غزة/ فلسطين:

أفرجت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس، عن 11 أسيرًا من قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم، بعد أشهر طويلة من الاعتقال داخل السجون الإسرائيلية، إثر احتجازهم خلال عمليات التوغل البري في إطار حرب الإبادة المتواصلة على القطاع.

ووصل الأسرى المفرج عنهم إلى غزة وهم في أوضاع صحية ونفسية متدهورة للغاية، نتيجة ما تعرضوا له من تعذيب جسدي وسوء تغذية ومعاملة قاسية داخل المعتقلات، وفق شهادات ومصادر محلية.

وبحسب معطيات مؤسسات الأسرى، فقد تجاوز عدد الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال 9600 أسير، بينهم نحو 1250 معتقلًا من قطاع غزة، إضافة إلى 88 أسيرة ونحو 350 طفلًا، فيما بلغ عدد المعتقلين الإداريين أكثر من 3532 أسيرًا دون توجيه تهم أو محاكمات.

4 شهداء وعشرات الإصابات في خروقات إسرائيلية متواصلة للتهدئة بقطاع غزة

غزة/ تامر قشطة:

استشهد أربعة فلسطينيين، وأصيب عدد آخر، بينهم أطفال ونساء، أمس، من جراء قصف جوي وإطلاق نار من قوات الاحتلال الإسرائيلي استهدفا مناطق متفرقة في مدينة غزة وشمال ووسط القطاع، في استمرار واضح لخرق اتفاق وقف إطلاق النار والتهدئة الهشة.

وأفادت مصادر طبية لصحيفة "فلسطين" باستشهاد مدنيين اثنين إثر استهداف طائرة مسيّرة إسرائيلية مجموعة من المواطنين وسط قطاع غزة. فقد وصل جثمانا الشهيدين إلى مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح، وهما: منير عيد محمد الجطلي (30 عامًا)، وعلاء إبراهيم سليم عياد (30 عامًا)، بعد استهدافهما قرب منطقة نتساريم.

كما استشهد مواطن في جنوب القطاع، جراء قصف استهدفه قرب دوار بني سهيلا شرق مدينة خان يونس، فيما أعلن مستشفى الشفاء بمدينة غزة استشهاد مواطن رابع برصاص الاحتلال في حي الزيتون جنوب شرق المدينة.

وسجلت عدة إصابات، بعد ظهر أمس، إثر إلقاء طائرة مسيّرة إسرائيلية قنبلة على مجموعة من المواطنين في شارع فتوح مقابل مركز شرطة الزيتون، إضافة إلى إصابة 6 مواطنين جراء قصف إسرائيلي استهدف منطقة تل الذهب في بيت لاهيا شمال القطاع.

كما أصيب طفل في منطقة العطاطرة غرب بيت لاهيا، وشاب آخر قرب مفترق السامر بمدينة غزة، في ظل استمرار استهداف المدنيين في مناطق متفرقة. وفي تطور ميداني آخر، اعتقلت زوارق حربية إسرائيلية 6 صيادين في بحر الزوايدة وسط القطاع، فيما واصلت الآليات العسكرية إطلاق النار شرق غزة وخان يونس، بالتزامن مع قصف مدفعي مكثف وعمليات نسف لمنازل مدنية في المناطق الشرقية.

وتواصل قوات الاحتلال، لليوم الـ214 على التوالي، خرق اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في شرم الشيخ في أكتوبر 2025، وسط وساطة عربية وأمريكية، ما أدى إلى سقوط مئات الضحايا منذ بدء التهدئة.

وبحسب وزارة الصحة الفلسطينية، ارتفع عدد الشهداء منذ وقف إطلاق النار إلى 854 شهيدًا و2453 إصابة، فيما بلغت حصيلة الحرب المستمرة منذ 7 أكتوبر 2023 نحو 72,740 شهيدًا و172,555 إصابة.

ويأتي ذلك في وقت وثّق فيه المكتب الإعلامي الحكومي أكثر من 377 خرقًا للتهدئة خلال شهر أبريل/ نيسان الماضي، أسفرت عن عشرات الشهداء والجرحى، في ظل تحذيرات من انهيار كامل لاتفاق وقف إطلاق النار.

د. فايز أبو شمالة

الشجاعة صبر ساعة يا أهل غزة

للعدو الإسرائيلي مصلحة في بقاء الحال في غزة على ما هي عليه، وقد سيطر على أكثر من 60% من مساحة قطاع غزة، وضيق على أهل غزة سبل الحركة على شارع صلاح الدين الفاصل بين شرق قطاع غزة وغربه، وضيق على أهل غزة سبل التنقل والحركة، وسبل البحث عن مأوى آمن، وعن رغيف الخبز، مع استمرار حصار صهيوني لم يشهد له التاريخ مثيلاً.

مصلحة العدو الإسرائيلي أن يبقى الوضع في غزة على ما هو عليه، ولا مصلحة للعدو في الانتقال إلى المرحلة الثانية، أو استكمال تنفيذ المرحلة الأولى من الاتفاق، ولاسيما بعد اعتراف كبير قادته العسكريين السابقين الجنرال "غيورا أيلاند" صاحب مشروع تجويع غزة، وتهجير السكان من بيوتهم، لقد اعترف بأن الجيش الإسرائيلي لم يحقق الانتصار لا في غزة، ولا في لبنان، ولا في إيران، وهذا الفشل الصهيوني يحفز العدو على مواصلة الحرب على غزة، بدءاً من مواصلة احتلال نصف قطاع غزة، وليس انتهاءً باغتيال كل من تصل إليه صواريخ الأحقاد، مع الحرص على تربية وتدريب جيش من العملاء والمرتزقة الناطقين باللغة العربية، ضمن مخطط بعيد المدى، يهدف إلى تهيئة الأرض في المنطقة التي سماها صفراء لاستيعاب عوائل العملاء، ولتوظيف العملاء رأس حربة في الضغط على أهل غزة وتخويفهم من المستقبل، ومشاغلة رجال المقاومة عن مواجهة العدو، مع توفير بيئة أمنية غير مستقرة، تساعد على الانفلات الأمني.

وبهدف تشجيع الانفلات الأمني وخلخلة البنية المجتمعية المتماسكة، يتعمد العدو الإسرائيلي استهداف رجال الشرطة الفلسطينية في كل مواقعهم، والنيل من تماسك المجتمع العربي في غزة من خلال بث الشائعات، وترويج الأكاذيب.

هذه الحال تحتم على أهل غزة أن يلوذوا بالصبر، فهم المستهدفون من اغتيال رجال الشرطة، وهم المستهدفون من توسيع المنطقة الصفراء، وهم المستهدفون من تربية جيش العملاء، وهم المستهدفون من الحصار والخناق الاقتصادي، والهدف النهائي للعدو هو التضييق على أهل غزة سبل معيشتهم، بحيث يشتهون الهجرة إلى أي مكان فلا يجدون لها سبيلا.

الصبر والصمود، واحتمال مرارة العيش هو النضال الحقيقي لأهل غزة في هذه المرحلة. لقد عبر عليهم الكثير والثقيل والصعب، واجتاز أهل غزة بصبرهم وصمودهم ووحدتهم، وتماسكهم، مستنقعات العذاب، وعبروا من شلالات الجحيم الصهيوني، في مرحلة غير مسبوقة من استهدافهم بشكل مباشر، ولم يبقَ إلا أن تنكسر إرادة العدوان أمام صخرة صمود الإنسان.

وما زالت العرب تقول: الشجاعة صبر ساعة.

"حماس" تدعو للنفير العام نصرةً للأسرى

استشهاد الأسير الجريح قصي ريان داخل سجون الاحتلال

رام الله/ فلسطين:

أعلن نادي الأسير وهيئة شؤون الأسرى الفلسطينيين، أمس، استشهاد الشاب قصي إبراهيم علي ريان (29 عاما) من بلدة قراوة بني حسان غرب سلفيت، بعد نحو شهر من اعتقاله عقب إصابته برصاص مستوطن، في حين دعت حركة حماس إلى النفير العام من أجل نصرة الأسرى.

وأشار بيان مشترك للمؤسستين، إلى أن قوات الاحتلال اعتقلت ريان بتاريخ 15 نيسان/ أبريل 2026 بعد إصابته برصاص مستوطن في منطقة واد عباس قرب لدة ديراستيا، قبل أن يُعلن استشهاده في مستشفى بلينسون الإسرائيلي، متأثرا بجروحه الخطيرة.

وأوضح البيان أن الاحتلال ادّعى في بداية اعتقال ريان أنّه حاول تنفيذ عملية طعن، وجرى تمديد اعتقاله لمدة ثمانية أيام، لافتا إلى أنه في حينه، طالب المحامي بتقديم توضيحات كاملة حول وضعه الصحي، الذي بدا بالغ الخطورة، وذلك بعد إظهاره عبر تقنية الفيديو "كونفرنس"، إثر مطالبات متكررة من المحامي برؤيته، خاصة بعدما أُبلغ بأنّه فاقد للوعي ويخضع لأجهزة التنفس الاصطناعي.

وأفاد بأن الادعاءات التي قدّمتها نيابة الاحتلال في بداية اعتقاله، والمتمثلة بنيته تنفيذ عملية طعن، هي ادعاءات باطلة وغير صحيحة، خاصة أنّ نيابة الاحتلال كانت، في حالات مشابهة، تصرّ على استمرار الاعتقال، ما يعني أنّ ريان تعرّض للقتل بدم بارد، استنادا إلى مزاعم وادعاءات زائفة.

وأضافت المؤسستان أن هذه الجريمة تأتي في سياق الجرائم المتواصلة التي ارتكبها الاحتلال بحق أبناء الشعب الفلسطيني في أعقاب جريمة الإبادة الجماعية، في مختلف الجغرافيات الفلسطينية، بما فيها عمليات الإعدام الميداني التي لم تتوقف، بل تصاعدت في الضفة الغربية، في ظل ممارسات المستوطنين الذين تحولوا إلى أداة مركزية لقتل الفلسطينيين، إلى جانب قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي التي توفر لهم الغطاء الكامل.

وأشارت المؤسستان إلى وجود مئات الجرحى المعتقلين الذين ارتفعت أعدادهم في أعقاب جريمة الإبادة الجماعية، حيث يواصل الاحتلال اعتقالهم واحتجازهم في ظروف قاهرة ومأساوية، ويتعرضون، كسائر الأسرى، لجرائم ممنهجة تشكل وجها آخر من أوجه الإبادة.

وحمّلت الهيئة والنادي سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن استشهاد قصي ريان، وجددتا مطالبتهما للمؤسسات الحقوقية الدولية بوقف حالة العجز، ووضع حد لحالة التواطؤ القائمة إزاء استمرار النهج الإبادي بحق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك عمليات الإعدام والقتل الميداني التي تحولت إلى سياسة تُمارس يومياً، إلى جانب التدخل العاجل لوقف الجرائم المرتكبة بحق الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

من جانبها، أكدت حركة المقاومة الإسلامية حماس، في بيان، أن جرائم الاحتلال لا تزال تتصاعد بشكل متواصل بحق الشعب الفلسطيني، لا سيما ما يتعرض له الأسرى داخل السجون من تنكيل وإهمال واعتداءات وحشية.

وأشارت الحركة إلى أن ذلك تجسد اليوم باستشهاد الأسير الجريح قصي ريان داخل سجون الاحتلال بعد شهر من اعتقاله، عقب إصابته برصاص مستوطن.

وتابعت: "إننا إذ ننعى الشهيد الأسير ريان من بلدة قراوة بني حسان غرب سلفيت، مؤكدة ضرورة تصعيد العمل المقاوم رداً على جرائم الاحتلال والمستوطنين المتواصلة بحق الأسرى وأهلنا في الضفة الغربية والقدس المحتلة، والتي تأتي استمراراً لحرب الإبادة المرتكبة بحق شعبنا الفلسطيني".

ودعت الشباب الثائر إلى صد عدوان الاحتلال الهمجي وتفعيل كافة وسائل المقاومة لردع المحتل المجرم، مشددة على أهمية النفير العام والخروج بفعاليات وطنية وشعبية لنصرة الأسرى الذين يعانون من أوضاع خطيرة، نتيجة جرائم الاحتلال الممنهجة.

من جهته، قال مكتب إعلام الأسرى إن احتجاز الجرحى داخل السجون الإسرائيلية دون علاج كافٍ يشكل "جريمة حرب مكتملة الأركان"، محمّلًا الاحتلال المسؤولية عن استشهاد ريان، ومطالبًا بفتح تحقيق دولي مستقل في ظروف احتجازه ووفاته.

وأضاف المكتب أن استمرار اعتقال مئات الجرحى في ظروف مأساوية تشمل الإهمال الطبي والتجويع والتعذيب يعكس سياسة ممنهجة تستهدف حياة الأسرى الفلسطينيين، في ظل غياب أي محاسبة دولية فعلية.

ويأتي استشهاد ريان في وقت تتصاعد فيه التحذيرات الحقوقية من تدهور أوضاع الأسرى الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية، وسط دعوات متكررة لوقف الانتهاكات بحقهم وضمان الحد الأدنى من الحقوق الإنسانية المكفولة بموجب القانون الدولي.

رفضت "بي بي سي" عرضه.. فيلم عن أطباء غزة يفوز بجائزة "بافتا" البريطانية

لندن/ وكالات:

فاز فيلم وثائقي يكشف الاستهداف الإسرائيلي الممنهج للأطباء في قطاع غزة بجائزة "أفضل برنامج للشؤون الجارية" ضمن جوائز الأكاديمية البريطانية لفنون السينما والتلفزيون "بافتا" لعام 2026.

وأعلنت الأكاديمية البريطانية، خلال حفل توزيع الجوائز الذي أُقيم في لندن مساء أول من أمس، فوز الفيلم ضمن الأعمال التلفزيونية المتميزة التي عُرضت خلال عام 2025، وشهد الحفل تكريم عدد من الإنتاجات الدرامية والوثائقية البريطانية.

وكان فيلم "غزة: أطباء تحت الهجوم" قد أُنتج لصالح هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي"، إلا أن الهيئة ألغت بثه في يونيو/حزيران 2025، بدعوى افتقاره إلى الحياد وانطوائه على انحياز، قبل أن تتولى "القناة الرابعة" البريطانية عرضه لاحقًا.

وقالت شركة "بيسمنت فيلمز" المنتجة للفيلم، في بيان سابق، إنّ الوثائقي حصل على موعد عرض رسمي ست مرات على الأقل، وخضع لعملية تدقيق شاملة، قبل أن تتراجع "بي بي سي" عن بثه.

واتهم مؤسس شركة الإنتاج، بن دي بير، هيئة الإذاعة البريطانية بعرقلة العمل الصحفي ومحاولة إسكات الأصوات، وفق البيان ذاته.

وقالت راميتا نافاي، مقدمة الفيلم الوثائقي، خلال تسلمها جائزة "أفضل برنامج للشؤون الجارية" في حفل "بافتا": "دفعت بي بي سي تكلفة إنتاج الفيلم ثم رفضت عرضه، لكننا رفضنا الصمت والخضوع للرقابة".

من جهته، عبّر المنتج التنفيذي للفيلم، بن دي بير، عن غضبه من قرار "بي بي سي" قائلًا: "بما أنكم أسقطتم الفيلم، فهل ستسقطوننا أيضًا من جوائز بافتا؟".

ويكشف الفيلم الوثائقي "غزة: أطباء تحت الهجوم" ما يصفه باستهداف ممنهج مارسه الجيش الإسرائيلي بحق المرافق الصحية والطواقم الطبية خلال حرب الإبادة التي شنها على قطاع غزة منذ 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2023. ويتضمن الفيلم شهادات ولقطات توثق تعرض الأطباء والعاملين في القطاع الصحي للاستهداف والاعتقال والتعذيب، في انتهاك للحماية التي يكفلها القانون الدولي للطواقم الطبية أثناء النزاعات.

ومنذ بدء الحرب، تعرضت الكوادر الطبية في قطاع غزة للاستهداف المباشر، سواء بالقتل أو الإصابة أو الاعتقال، وفق تقارير صادرة عن منظمات أممية وحقوقية دولية.

وكان مدير عام المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، إسماعيل الثوابتة، قد صرّح في وقت سابق بأن عدد شهداء الطواقم الطبية منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 بلغ نحو ألف و581 شخصًا.

وأضاف الثوابتة أن 362 من أفراد الطواقم الطبية تعرضوا للاعتقال الإسرائيلي منذ بداية الحرب، بينهم 88 طبيبًا.

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة رفح الشرعية الابتدائية

الموضوع/ إعلان خصوم

إلى المدعى عليها / هدى زياد محمد اللداوي من رفح وسكانها ومجهولة محل الإقامة فيها الآن، يقتضي حضورك إلى محكمة رفح الشرعية وذلك يوم الاثنين الموافق 2026/06/15م الساعة التاسعة صباحاً، وذلك للنظر في الدعوى أساس 2026/60م وموضوعها ((تفريق للضرر بسبب الشقاق والنزاع)) والمقامة عليكِ من قبل زوجك والداخل بك بصحيح العقد الشرعي المدعي / باسل عادل ضيف الله طافش من رفح وسكان خان يونس، وإن لم تحضري في الوقت المعين أو ترسلي وكيلاً عنكِ أو تبدي للمحكمة معذرة مشروعة، سيجري بحقك المقتضى الشرعي غيابياً، لذلك صار تبليغك حسب الأصول. وحرر في الثالث والعشرين من ذي القعدة لسنة 1447هـ الموافق 2026/05/11م.

قاضي محكمة رفح الشرعية
القاضي الشرعي الشيخ / محمود مجدي أبو حماد

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة الشيخ رضوان الشرعية

الموضوع/ مذكرة تبليغ حكم غيابي صادر عن محكمة الشيخ رضوان الشرعية

إلى المدعى عليها / جاكلين محمد رشيد حمدونة من بيت لاهيا وسكانها سابقاً ومجهولة محل الإقامة في مصر الآن، لقد حُكم عليكِ من قبل هذه المحكمة لمطلقك المدعي/ محمد سعيد محمود أبو طبنجة من بربره وسكان جباليا سابقاً ومقيم في مصر وكيل وكيله المحامي/ حسين فايز النحال، بقطع النفقة المحكوم بها لكِ عليه وقدرها خمسون ديناراً أردنياً شهرياً بموجب حكم سابق صادر عن محكمة شمال غزة الشرعية في القضية أساس 2022/970 بتاريخ 2023/3/2م وذلك اعتباراً من تاريخ انتهاء عدتك من مطلقك الواقع بتاريخ 2024/1/1م وذلك بموجب الحكم الصادر في القضية أساس 2026/21 سجل (1) عدد (123) بتاريخ 2026/5/7م حكماً وجاهياً بحق المدعي قابلاً للاستئناف غيابياً بحقك قابلاً للاعتراض والاستئناف لذلك جرى تبليغك حسب الأصول.

وحرر في / 22 ذي القعدة /1447هـ وفق 2026/05/10م

قاضي الشيخ رضوان الشرعي
القاضي الشرعي الدكتور/ محمود صلاح فروخ

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة الشجاعية الشرعية الابتدائية

الموضوع/ مذكرة تبليغ حضور صادر عن محكمة الشجاعية الشرعية

إلى المدعى عليه/ بلال بن نصر بن يوسف الريفي من غزة وسكان التفاح صلاح الدين مسجد الجولاني سابقاً ومجهول محل الإقامة خارج قطاع غزة حالياً، يقتضي حضورك إلى هذه المحكمة يوم الخميس 2026/6/11م الساعة التاسعة صباحاً وذلك للنظر في القضية أساس 2026/143م بخصوص دعوى/ تفريق للضرر من الغياب المقامة عليك من قبل المدعية / زينب صقر نعيم الأشرم المشهورة الريفي من غزة التفاح، وإن لم تحضر في الوقت المعين يجر بحقك المقتضى الشرعي لذلك جرى تبليغك حسب الأصول.

حرر في 2026/5/7م.

قاضي محكمة الشجاعية الشرعية
القاضي الشرعي/ فؤاد حسونة الجرجاوي

عدّوا أزمتي الصرف الصحي والنفايات الصلبة "قنابل موقوتة" تؤرق النازحين

مديرو مخيمات إيواء: تراجع المساعدات في الصحة والإغاثة والتعليم لمصلحة برامج الدعم النفسي

الدلو: وضع كارثي للتعليم داخل مراكز الإيواء

القيشاوي: المخيمات تحولت لتجمعات سكانية قسرية تفتقر لمقومات الحياة

السويركي: الأطفال والنساء تحملوا أعباء كثيرة بالوقوف على طابور المياه وتكيات الطعام

اقطيفان: منطقة الرمال الشمالي بغرب غزة وحدها تضم 85 مركز إيواء و نحو 20 ألف أسرة

غزة/ يحيى اليعقوبي:

أكد مسؤولو لجان محلية ومديرو مخيمات إيواء وجود تراجع حاد في تقديم المساعدات الإغاثية في الصحة والتعليم والإغاثة داخل مراكز الإيواء، أمام زيادة ملحوظة ومكثفة في برامج الدعم النفسي التي تركز الكثير من المؤسسات الدولية أنشطتها عليها حاليا، دون وضع حلول حقيقية تتعلق بإزالة الركام والإعمار وإقامة بيوت مؤقتة (كرفانات)، ومعالجة مشكلات الصرف الصحي وتراكم النفايات.

جاء ذلك خلال لقاء حواري نظمته صحيفة فلسطين "نبض غزة" أمس تحت عنوان: "مخيمات غزة.. واقع كارثي بعد عامين ونصف من الإبادة"، فتحت خلاله نقاشا موسعا بشأن واقع المخيمات والتحديات اليومية التي تواجه النازحين وآليات تعزيز الاستجابة الإنسانية.

وتحدث مسؤول مراكز الإيواء بمنطقة اليرموك بمدينة غزة رامي الدلو وهو مدير مخيم إيواء ملعب فلسطين والذي يضم 400 أسرة، عن ظروف مأساوية يعيشها النازحون، وتحديدا في مسألة فقدان الخصوصية والصرف الصحي وصعوبة التعليم معاناة الأطفال والنساء وكبار السن وفقدان الأمن الغذائي داخل المخيمات، مؤكدًا، أنه لا يوجد أدنى مقومات حياة.

وأوضح الدلو أنه يوجد ما لا يقل عن 220 خيمة، تعاني معظمها الاهتراء وغياب الخصوصية بسبب الاكتظاظ داخل الخيمة والواحدة أو في إطار المكان ككل، مبينا أن 80% من سكان المخيم يعتمدون على المساعدات الإغاثية المختلفة.

تهالك الصرف الصحي

وتطرق الدلو لمعاناة النازحين في الصرف الصحي، نتيجة تهالك البنية التحتية، ما يؤدي لحالة اكتظاظ لاستعمال دورات المياه العامة في المخيم الذي يضم 30 دورة مياه، تستخدم كل 20 أسرة دورة مياه واحدة، ما يؤدي لتفاقم الأمراض والأوبئة، لافتا، إلى أن الحلول التي تطرحها المؤسسات مؤقتة، والتي يرفض بعضها تمديد خطوط صرف صحي بالملعب للخطوط الرئيسية.

وحول عدالة التوزيع، أكد أنها إحدى مشاكل المخيمات الكبيرة، كون كل مؤسسة دولية تعمل وفق نظامها الخاص بها، دون وجود نظام موحد يمنع ازدواجية الاستفادة، وأن غياب التنسيق يؤدي لاستفادة عائلات عدة مرات، مستشهدا بتوزيع "يونيسف" شوادر على 8 مؤسسات عاملة بالقطاع، ونظرا لعدم التنسيق أدى لازدواجية استلام.

ولفت إلى أن بعض المؤسسات تشترط أخذ الكشف من مركز الإيواء ومن ثم تقوم بإرسال رسائل توجه لاستلام الطرد من مخازنها، أو تقوم بإرسال مندوبيها لتوزيعها داخل المخيم، أو تتولى إدارة المخيم التوزيع، مؤكدا، أن أفضل طريقة للتوزيع العادل هي العمل بنظام الدورة والتي تؤدي لاستفادة الجميع داخل مركز الإيواء نفسه.

وأكد وجود شح بالمساعدات منذ شهر رمضان، لافتا، إلى أن فئات معينة بالمخيمات كالفئات الهشة من الأطفال والحوامل والأرامل هي التي تحصل على المساعدات النقدية المعروفة (الأكواد) وفق معايير معينة تحددها بعض المؤسسات.

وحول فض الشجارات العائلية داخل المخيم، أكد أن، المخيم شكل لجنة إصلاح داخل المخيم بحيث تقوم بإنهاء المشاكل والخلافات العائلية، ومن أسباب الخلافات، التدافع على طوابير شاحنات توزيع المياه وتكيات الطعام، أو نتيجة الاكتظاظ داخل الخيمة الواحدة مما ينتج مشاكل أسرية داخلية.

وضع كارثي للتعليم

وبشأن مستقبل التعليم، وصف وضع التعليم بـ"الكارثي"، وأن هناك إشكاليات بموضوع التعليم، مبينا، أن المخيم أطلق مبادرة تعليمية بعنوان "عقول غزة" تخدم الطلبة من الصف الأول وحتى الصف التاسع وينخرط فيها قرابة 700 طالب وطالبة من داخل وخارج المخيم بواقع ثلاثة أيام أسبوعية لفئة الذكور وثلاثة أيام للإناث، فضلا عن برنامج آخر لطلبة الثانوية العامة، وأن المركز يسعى بالتعاون مع مركز القطان لإقامة رياض أطفال.

فيما قال مدير مخيم الزهراء أحمد القيشاوي: إن "المخيمات لم تعد أماكن إيواء عابرة بل تحولت لتجمعات سكانية قسرية تفتقر لأدنى مقومات الحياة، مما يستدعي الانتقال إلى حلول تحفظ كرامة الإنسان وتوفير بيوت إيواء متنقلة".

واستعرض القيشاوي مشاكل الصرف الصحي التي يعاني منها المخيم باستمرار الطفح وتراكم النفايات الصلبة التي تحولت إلى قنابل موقوتة تهدد مراكز الإيواء، والتي تؤدي إلى انتشار القوارض التي تهاجم النازحين وكأنها "حيوانات مفترسة". وفق تعبيره وأشار إلى معاناة سكان المخيمات من ارتفاع درجات الحرارة خاصة مع قدوم فصل الصيف، وعيش العائلة داخل خيمة واحدة منذ عامين ونصف ممكن يفقدهم الخصوصية.

بدوره، تحدث مدير تجمع مخيمات مراكز إيواء منطقة فلسطين محمد اقطيفان عن آلية متابعة المخيمات ودور المؤسسات المحلية والدولية في تحسين ظروف الإيواء، مؤكدا، أن اللجان المحلية شكلت مجالس إدارات في كل المخيمات مكون من رئيس مجلس إدارة ونائب الرئيس ولجنة مؤسسات ولجنة اجتماعية، ولجان حماية مجتمعية ولجان المرأة والطفل.

وأكد اقطيفان أن إدارة المخيمات تراقب على عمل المجالس، وتطلب تزويدها بتقارير إدارية ومالية عن حالة المخيمات بشكل أسبوعي والتي بموجبها يتم ذكر الأنشطة والكميات الواردة للمخيم من الطرود، لافتا، إلى وجود فئات مهمشة غير مدرجة ضمن المخيمات يعيشون في خيام بالشوارع تسمى "خياما عشوائية"، فضلا عن معاناة السكان في البيوت والذين يفتقرون للدعم الإغاثي الحقيقي.

وتطرق اقطيفان للحديث عن احتياجات المأوى بعد اهتراء الخيام والتي يسكنها النازحون منذ عامين ونصف العام، لافتا، إلى معاناة المخيمات من مشاكل صحية وانتشار الأمراض الجلدية نتيجة افتقارها إلى الرعاية الصحية.

وأوضح أن منطقة الرمال الشمالي تضم نحو 85 مخيم ومركز إيواء وموقع نزوح، تستوعب نازحين من أصحاب البيوت المهدمة بمدينة غزة ومن المناطق الشرقية للمدينة إضافة لنازحين من بلدات شمال القطاع، وأن هذه المنطقة تضم نحو 20 ألف أسرة.

من جهته، استعرض مدير مخيم الكرامة محمد السويركي، قصة نجاح المخيم في إنشاء شبكة صرف صحي خاصة بالمخيم بتبرع من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان كبديل عن الحفر الامتصاصية، من خلال إنشاء شبكة صرف صحي خاصة بالمخيم وربطها بالشبكة الرئيسية بمدينة غزة، بحيث تم وضع حمام في كل خيمة والاستغناء الكامل عن الحفر الامتصاصية مما قلل من مخاطر الأمراض الصحية والأوبئة في المخيم.

وحول معاناة الأطفال والنساء، أكد أن واقع الأطفال والنساء مرير كونهم تحملوا أعباء كبيرة خلال أداء مهام كثيرة وقعت على عاتقهم تتعلق في تعبئة المياه والوقوف في طابور التكية، لافتا، إلى أن الأطفال داخل المخيمات لا يجدون مساحة للعب ولا يمارسون حياتهم الطبيعية.

وأكد أن الواقع الصحي بشكل عام متدهور، يوجد هناك شح بمياه البلدية والمياه الصالحة للشرب، لافتا إلى أن استخدام نظام الدورة في توزيع الطرود أدى لشعور الناس بعدالة التوزيع.

جانب من اللقاء (تصوير/ محمود أبو حصيرة)

أموال محتجزة خلف جدران البنوك.. أزمة سيولة تخنق غزة وتضاعف معاناة المواطنين

غزة/ رامي رمانة:

تعيش البنوك العاملة في قطاع غزة أزمة غير مسبوقة، بعدما تحولت من مؤسسات مالية تقدم خدماتها بشكل كامل إلى كيانات محدودة الدور، تُشبه – وفق وصف مواطنين – "مكاتب بريد" تفتقر إلى أهم وظائفها الأساسية، وفي مقدمتها توفير السيولة النقدية.

وباتت عمليات السحب والإيداع شبه متوقفة، ما حرم آلاف المواطنين من الوصول إلى مدخراتهم المحتجزة داخل الحسابات البنكية، في وقت تتفاقم فيه الأزمات المعيشية وتزداد الحاجة إلى النقد لتأمين الاحتياجات اليومية الأساسية.

ويروي المواطن محمود العثامنة تجربته مع الأزمة، قائلاً إنه ادّخر مبلغًا ماليًا على مدار سنوات داخل أحد البنوك المحلية، لكنه تفاجأ بعد إعادة فتح البنك عقب الحرب برفض تسليمه أمواله نقدًا، وإجباره على التعامل الإلكتروني.

ويقول العثامنة لصحيفة "فلسطين": "طلبوا مني استخدام التطبيق البنكي، لكنني أريد أموالي كما أودعتها. اليوم أشعر أن مدخراتي محجوزة خلف شاشة هاتف لا يمكنني الاستفادة منها".

من جانبه، يؤكد التاجر خليل أبو هميسة أن الاعتماد على التطبيقات والخدمات الرقمية لا يمكن أن يشكل بديلًا حقيقيًا في اقتصاد يعتمد بشكل شبه كامل على النقد، موضحًا أن التحويلات الإلكترونية لا تحل المشكلة ما دامت غير قابلة للتسييل النقدي.

ويضيف أن الأزمة أدت إلى تفاقم مشكلات أخرى، أبرزها نقص "الفكة" وتلف الأوراق النقدية، ما دفع بعض التجار إلى رفع الأسعار أو رفض التعامل بفئات معينة، الأمر الذي زاد من تعقيد حركة البيع والشراء.

كما يشير أبو هميسة إلى تفاقم نشاط السوق السوداء، حيث يستغل وسطاء حاجة المواطنين لتحويل الأموال الإلكترونية إلى نقد مقابل عمولات مرتفعة تستنزف جزءًا كبيرًا من مدخراتهم، في ظل غياب حلول رسمية فاعلة.

وفي السياق ذاته، يقول المحلل الاقتصادي علاء أبو عامر إن الأزمة الحالية خلفت تداعيات خطيرة، أبرزها تراجع القدرة الشرائية للمواطنين، وصعوبة الحصول على الغذاء والدواء، إلى جانب ارتفاع مستويات الضغط النفسي والشعور بالعجز أمام الاحتياجات الأساسية.

ويضيف أبو عامر لـ"فلسطين" أن الفجوة الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة باتت أكثر وضوحًا، إذ تعمل البنوك في الضفة بشكل طبيعي مع توفر السيولة والخدمات، بينما يعيش الغزيون حالة "عزلة مالية خانقة".

ودعا إلى تدخل عاجل من سلطة النقد الفلسطينية، وإيجاد آليات عملية لضخ السيولة في الأسواق، والحد من تغول السوق السوداء، إلى جانب تطوير حلول تضمن وصول المواطنين الفعلي إلى أموالهم وحماية حقوقهم المعيشية.

وبين أموال رقمية تظهر على شاشات الهواتف ونقد مفقود في الأسواق، يجد سكان غزة أنفسهم أمام أزمة مركبة تمسّ تفاصيل حياتهم اليومية وتهدد قدرتهم على تلبية أبسط احتياجاتهم الأساسية.

مواطنون غاضبون لـ "بنك فلسطين": أوقفوا تجميد الحسابات والإجراءات المجحفة

غزة/ نور الدين صالح:

تسود حالة من الغضب والسخط بين مئات المواطنين في قطاع غزة من جراء سياسات "بنك فلسطين" في تجميد عشرات الحسابات البنكية لمختلف فئات المجتمع خلال المرحلة الراهنة، وهو ما وصفوه بإجراءات "مجحفة" وتُعمق معاناة السكان الذين لا يزالون يعانون ويلات الإبادة الجماعية الممتدة على مدار أكثر من عامين.

وتأتي إجراءات "بنك فلسطين" مع وجود انهيار اقتصادي خانق وأزمة في السيولة النقدية التي يعيشها سكان القطاع بفعل حرب الإبادة الجماعية، إذ يتهم مواطنون ونشطاء ومؤسسات أهلية خلال أحاديث منفصلة مع صحيفة "فلسطين"، بنك فلسطين بأنه يتخذ إجراءات فاقمت معاناة السكان وحرمت آلاف الأسر من الوصول إلى أموالها، واصفين إياها بـ "التعسفية"، مطالبين بالوقت ذاته بوقف سياسة التجميد وإيجاد حلول تراعي الواقع الإنساني الكارثي في القطاع.

يندد عضو التجمع الشعبي الرافض لتجميد الحسابات معاوية الصوفي، بممارسات البنك بحق الأسرى والمحررين وأسر الشهداء والأيتام والأرامل، مشيرًا إلى أن كثيرًا من العائلات تعتمد على الحوالات المالية القادمة من الخارج لتوفير الغذاء والحليب والاحتياجات الأساسية لأطفالها.

ويقول الصوفي لصحيفة "فلسطين"، إن تجميد الحسابات حرم العديد من الأسر من الاستفادة من تلك التحويلات، متسائلًا عن مصير النساء اللواتي فقدن معيلهن وأصبحن يعتمدن بشكل كامل على المساعدات والتحويلات الخارجية، مضيفًا "إذا لم تستجب إدارة البنك لمطالب المواطنين، سنصّعد احتجاجاتنا".

فيما أكد مسؤول المكتب الإعلامي في حركة الأحرار الفلسطينية محمود أبو سويرح، رفضه لما وصفه بـ"الإجراءات التعسفية" بحق الأسرى والجرحى وأسر الشهداء، معتبرًا أن هذه السياسات "لا تخدم إلا مصلحة الاحتلال" على حد تعبيره.

وطالب أبو سويرح إدارة بنك فلسطين بالتراجع عن قرارات التجميد حفاظًا على "قوت الشعب الفلسطيني"، منتقدًا في الوقت ذاته دور سلطة النقد الفلسطينية الذي وصفه بأنه "سلبي" تجاه معاناة المواطنين.

إلى ذلك، خيّمت حالة الغضب على الأسير المحرر مجدي ياسين، الذي جمد بنك فلسطين حسابه البنكي، معتبراً ذلك "إجراءً جائراً وتعسفياً"، متهماً سلطة النقد بالمساهمة في تضييق الخناق عليه وعلى كافة أطياف الشعب الفلسطيني.

ويقول ياسين لمراسل "فلسطين"، إن الأسرى المحررين يواجهون صعوبات مضاعفة بعد خروجهم من السجون بسبب عدم الاعتراف ببعض الوثائق الشخصية القديمة أو الهويات الصادرة قبل الحرب. وأضاف أن الأسرى المحررين وجدوا أنفسهم غير قادرين على تعريف أنفسهم أو فتح حسابات مصرفية رغم حاجتهم الملحة إليها، داعيًا البنك إلى "الانتصار لحقوق الشعب الفلسطيني" والوقوف إلى جانب الشرائح المهمشة بدلًا من زيادة الضغوط عليها في ظل استمرار الحرب وتداعياتها.

بدوره، أوضح المحامي أيمن أبو شاويش أن الأزمة لا تقتصر على المواطنين العاديين، بل امتدت إلى حسابات المحامين أيضًا، حيث فوجئ عدد كبير منهم بإغلاق حساباتهم دون توضيح أسباب قانونية واضحة.

وبيّن أبو شاويش أن العلاقة بين البنك والعميل تحكمها عقود وقوانين، متسائلًا عن المبررات القانونية التي تسمح بإغلاق الحسابات دون إخطار واضح أو مسار قانوني مفهوم، خاصة في ظل اعتماد سكان غزة بشكل شبه كامل على التطبيقات البنكية والتحويلات المالية نتيجة أزمة السيولة الحادة.

وقال: إن بعض المواطنين اضطروا إلى استخدام حسابات الغير أو "استئجار حسابات" لتلقي المساعدات والحوالات القادمة من الخارج بسبب القيود المفروضة، معتبرًا أن ذلك يعكس حجم الأزمة المالية والمعيشية التي يعيشها القطاع.

وانتقد أبو شاويش ما وصفه بـ"الصمت" من سلطة النقد الفلسطينية، مؤكدًا أن المواطنين لم يتلقوا أي توضيحات رسمية بشأن أسباب التجميد أو آليات المعالجة، رغم أن سلطة النقد هي الجهة الرقابية المشرفة على المصارف الفلسطينية.

من جهتها، قالت المواطنة وردة رضوان، إن إجراءات التجميد توسعت لتشمل ليس فقط حسابات الأفراد والموظفين، بل أيضًا حسابات مؤسسات إغاثية وصحية تقدم خدمات إنسانية في قطاع غزة.

واعتبرت رضوان أن هذه السياسات تمثل "إجراءات تعسفية" لا تراعي الظروف الكارثية التي يعيشها السكان، خاصة مع غياب الدخل وتوقف الحركة الاقتصادية واعتماد المواطنين الكامل على المساعدات المالية والتحويلات الخارجية. وأضافت أن القيود المفروضة على فتح الحسابات، بما في ذلك اشتراط صلاحية الهويات الشخصية ضمن مدد محددة، خلقت صعوبات إضافية أمام المواطنين الذين فقد كثير منهم أوراقهم الرسمية خلال الحرب والنزوح.

ودعت رضوان البنوك وسلطة النقد إلى تبني "سياسة تضامنية" تعزز صمود السكان بدلًا من زيادة الضغوط الاقتصادية عليهم، مؤكدة أن غزة تحتاج إلى إجراءات استثنائية تتناسب مع حجم الكارثة الإنسانية والاقتصادية القائمة.

أما الدكتورة كفاح الرملي فاعتبرت أن ما يجري يمثل "سياسة ممنهجة" للتضييق على المواطنين في ظل نقص السيولة وتراجع القدرة على تداول النقد، مشيرة إلى أن حسابات أفراد من عائلتها تعرضت للتقييد أكثر من مرة "بحجج واهية" على حد وصفها.

وقالت إن هذه الإجراءات انعكست بشكل مباشر على حياة الأسر والأطفال والقدرة على توفير الاحتياجات الأساسية، متهمة الجهات المسؤولة بعدم مراعاة الظروف القاسية التي يعيشها سكان القطاع.

أما المواطنة فدوى أبو شرخ، فعبّرت عن غضبها من استمرار تجميد الحسابات البنكية في ظل تفاقم الأوضاع الإنسانية، مؤكدة أن كثيرًا من الأسر لم تعد قادرة على الوصول إلى أموالها أو توفير احتياجاتها اليومية الأساسية.

وطالبت بوقف ما وصفته بـ"الاستهتار بأموال الشعب الفلسطيني"، معتبرة أن أزمة تجميد الحسابات، إلى جانب أزمة السيولة النقدية، فاقمت حالة الشلل الاقتصادي والمعيشي في قطاع غزة.

الكفاءات أم الولاءات؟ جدل يرافق اختيار أعضاء مؤتمر فتح الثامن

رام الله-غزة/ نبيل سنونو:

قبيل يومين من انعقاد المؤتمر العام الثامن لحركة فتح، يحتدم الجدل بشأن معايير اختيار الأعضاء المشاركين فيه، في حين تتجه الأنظار إلى نوايا رئيس الحركة محمود عباس بشأن المستقبل السياسي لنجله ياسر.

ويعتقد منتقدون لمعايير الاختيار، أن العملية شابتها "محسوبية" و"وولاء شخصي" مع توسع كبير في عدد الأعضاء تحت بند "الكفاءات" دون آليات انتخابية واضحة أو تمثيل حقيقي للأقاليم والقواعد التنظيمية.

ويأتي انعقاد المؤتمر المرتقب بعد نحو 10 أعوام من سابقه، الذي أعاد في 2016 إنتاج اللجنة المركزية السابقة ذاتها المنبثقة عن المؤتمر العام السادس مع تجديد خجول شمل خروجا ودخولا محدودا لبعض الأعضاء وغياب شبه تام للنساء والشباب.

كما ينعقد المؤتمر في ظل تصاعد وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية والتهامه مساحات إضافية واسعة، وحرب إبادة جماعية لاتزال تداعياتها الكارثية تواجه الأهالي في قطاع غزة، بينما وصل المشروع السياسي لعباس (90 عاما) إلى حائط مسدود، كما يرى مراقبون.

ومؤخرا، أوردت وكالة رويترز نقلا عن مصادر أن من المتوقع ترشح ياسر عباس لمنصب قيادي في حركة فتح في ظل صراع يلوح في الأفق للسيطرة على السلطة التي تواجه أزمات متلاحقة في رام الله.

ويدير ياسر عباس، وهو رجل أعمال مليونير، شركات تبغ ومقاولات في مناطق من الضفة الغربية المحتلة حيث تمارس السلطة حكما ذاتيا محدودا. ويتهمه المنتقدون هو وشقيقه طارق، وهو رجل أعمال أيضًا باستغلال الأموال العامة في دعم أعمالهما التجارية، وهي اتهامات ينفيها الرجلان.

ويرى المحلل السياسي عادل شديد أن اختيار أعضاء المؤتمر الثامن لا علاقة له بالمعايير، قائلا: "في كل مؤتمر نرى أعدادا مختلفة عما قبله. صحيح أن هناك معايير، لكن طالما هناك لجنة (تحضيرية) ومعظمهم يريدون الترشح هم أو المقربون منهم، يُتَلاعَب بهذه المعايير ووضع الأشخاص المقبولين على أعضاء اللجنة".

ويقول شديد لصحيفة "فلسطين": من غير المعقول أن عضو لجنة تحضيرية هو من يختار أعضاء المؤتمر وفي أثناء المؤتمر يترشح للجنة المركزية لحركة فتح وكأنه أحضر "جماعته لينتخبوه".

ويضيف أن شريحة "من كبار المناضلين لفتح الذين نفذوا عمليات نوعية لم ترد أسماؤهم. هذا من شأنه أن يعمق الجدل الحالي"، لكنه أشار إلى أن المشكلة لا تكمن في الأسماء وإنما في برامج وسياسات وأجندة المؤتمر، التي رأى أنها "للأسف الشديد غائبة ولا يتحدث عنها أحد نهائيا".

ولا يتوقع شديد أن يخرج المؤتمر الثامن ببرامج سياسية ونضالية وكفاحية، بل بمخرجات المؤتمر السابع ذاتها. ويتابع: "بهذا المعنى لا جديد، باستثناء تغيير مجموعة من أعضاء المركزية والمجلس الثوري واستبدالهم بمجموعة أخرى".

قواعد مُغيبة

"هناك اختلالات كبيرة جدا"، بهذا يبدأ الكاتب والمحلل السياسي د.ربحي حلوم حديثه لصحيفة "فلسطين"، مضيفا: بلغني أن عباس سمى 250 عضوا في المؤتمر العام الثامن، وقد اطلعت على الأسماء، وهؤلاء لم يُسموا من أي مؤتمر عام لحركة فتح، فعلى أي قاعدة وُضعت أسماؤهم؟

ويتابع حلوم: "مع احترامي لكل من ذكر اسمه في القائمة، لكن يفترض أن يكون ذلك وفق أسس وقوانين منصوص عليها في النظم الأساسية والقواعد التي تأسست عليها حركة فتح".

ويرى حلوم أن عباس ضرب بعرض الحائط كل التقاليد، وهو يتصرف وفق ما يشاء ويعين من يشاء ويسمي من يشاء، قائلا: "لم نسمع أن نجل عباس كان عضوا رسميا في حركة فتح، وكل ما لديه من مقومات الانضمام أنه ابن رئيس الحركة".

ويعتقد أن فتح "جُردت من جذورها وأصبحت مجرد أداة يسيرها شخص معين هو عباس"، مردفا: هناك أعراف ومبادئ يفترض أن يُعقد المؤتمر العام ويُسمى من سيتولى هذا المنصب أو ذاك ويُتخذ القرار وفقا لها، "لكن شيئا من ذلك لم يحصل"، وفق حلوم.

وفي ظل هذا الجدل، فإن المراقبين لا يبنون الكثير من الآمال على المؤتمر العام الثامن لفتح، ويعتقدون أنه لن يُحسن من واقعها شيئًا.

قيادي في "فتح": المؤتمر الثامن يفتقر للرؤية ولا يحمل مؤشرات على تغيير حقيقي

غزة/ محمد أبو شحمة:

أكد القيادي في حركة "فتح" عبد الفتاح حمايل، أن المؤتمر الثامن للحركة يُعقد في وجود أزمة سياسية وتنظيمية عميقة، معتبرًا أنه يفتقر إلى برنامج وطني أو رؤية سياسية وتنظيمية واضحة، ولا يحمل مؤشرات حقيقية على إحداث تغيير داخل الحركة.

وقال حمايل، لصحيفة "فلسطين"، إن الشعب الفلسطيني يواجه واحدة من أخطر مراحل الصراع، مع تصاعد الاستيطان وسياسات الحكومة الإسرائيلية اليمينية، متسائلًا عن جدوى عقد المؤتمر في غياب رؤية واضحة لمواجهة التحديات الوطنية الراهنة.

وأضاف: "المؤتمر، وفق النظام الداخلي، يُعقد ضمن فترة زمنية محددة، لكن السؤال الأهم: ما الهدف الحقيقي من انعقاده؟ وهل هناك ضمانة بأن يخرج بمواقف سياسية أو قرارات قادرة على مواجهة المخاطر التي تهدد الأرض والإنسان الفلسطيني؟".

وأوضح أن حركة "فتح" كانت تمثل تاريخيًا عنوانًا للنضال الوطني والمواجهة، إلا أن الواقع الحالي، بحسب وصفه ـ يشير إلى "تفريغ الحركة من مضامينها"، مضيفًا أن بعض الأطراف "اختطفت اسم الحركة لخدمة مصالح خاصة، حتى لم يتبقَّ من فتح سوى الاسم".

وأشار حمايل إلى أن تراكم الأزمات الداخلية أوصل الحركة إلى وضع وصفه بـ"المؤسف"، معربًا عن عدم تفاؤله بإمكانية تحقيق أي تغيير جوهري في ظل "التركيبة التنظيمية القائمة حاليًا".

وقال: "لا أعتقد أن المؤتمر الثامن سيختلف كثيرًا عن سابقه، ففاقد الشيء لا يعطيه"، مضيفًا أن قراءته للمشهد الداخلي لا توحي بإمكانية إحداث تحول حقيقي أو إصلاح ذي معنى.

واستعرض حمايل تجربته في المؤتمرين السادس والسابع للحركة، موضحًا أنه انسحب من المؤتمر السابع بعد أن لمس ـ بحسب قوله ـ "تحكما غير ديمقراطي في إدارة المؤتمر"، مشيرًا إلى أن المداخلات كانت محددة بثلاث دقائق فقط، وأن العملية التنظيمية جرت بطريقة وصفها بـ"السخيفة".

وأضاف أنه قاطع التصويت والانتخابات خلال المؤتمر السابع، معتبرًا أن الهدف منه كان "جبر الخواطر ومنح الشرعية لترتيبات خاصة ببعض القيادات المتنفذة".

وختم بالقول إن المؤتمر الثامن، برأيه، "أصبح فارغ المضمون وتحصيل حاصل، ولن يختلف عن سابقه".

ويأتي ذلك في وقت يواجه فيه المؤتمر الثامن لحركة "فتح" انتقادات داخلية متصاعدة، على خلفية غياب برنامج سياسي وتنظيمي واضح، إلى جانب اتهامات تتعلق بغياب الشفافية في اختيار الأعضاء، واستمرار الإقصاء والتهميش واحتكار القرار التنظيمي داخل الحركة.

في الذكرى الـ78 للنكبة.. أهالي الأسرى يطالبون بإنقاذ أبنائهم ووقف جرائم الاحتلال

غزة/ جمال غيث:

في الذكرى الثامنة والسبعين للنكبة الفلسطينية، نظم أهالي الأسرى والأسرى المحررون، إلى جانب ممثلين عن القوى الوطنية والإسلامية، أمس، وقفة احتجاجية واعتصامًا أمام مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمدينة غزة، تضامنًا مع الأسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي.

وجاءت الوقفة تنديدًا بالتصعيد الإسرائيلي المتواصل بحق الأسرى، ولا سيما السياسات التي يقودها وزير الأمن القومي الإسرائيلي المتطرف إيتمار بن غفير وإدارة السجون، وسط مطالبات عاجلة بوقف الانتهاكات والإفراج عن المعتقلين.

ورفع المشاركون الأعلام الفلسطينية ولافتات تؤكد ارتباط قضية الأسرى بالنكبة الفلسطينية المستمرة، كُتب عليها: "من خيام اللجوء إلى زنازين الاحتلال"، و"78 عامًا من النكبة.. كفى صمتًا يا مؤسسات الحقوق".

وأكد المشاركون أن الأسرى يواجهون أوضاعًا إنسانية خطيرة داخل السجون، تشمل التعذيب والتجويع والإهمال الطبي والعزل الانفرادي، مطالبين المؤسسات الدولية بتحمل مسؤولياتها القانونية والإنسانية تجاههم.

جريمة حرب

وقال مروان أبو النصر، في كلمة باسم لجنة الأسرى التابعة للقوى الوطنية والإسلامية، إن ما يتعرض له الأسرى يمثل "جريمة حرب وانتهاكًا صارخًا لكل المواثيق الدولية والإنسانية".

وحمل أبو النصر، عضو اللجنة المركزية العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إدارة السجون الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن الجرائم المرتكبة بحق الأسرى والأسيرات، في ظل استمرار الاعتداءات الجسدية والنفسية وحرمانهم من العلاج والطعام.

وأشار إلى أن سماح الاحتلال للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة بعض السجون دون الالتقاء بالأسرى لا يكفي، مؤكدًا أن المطلوب هو زيارة المعتقلين مباشرة والاستماع إلى شهاداتهم وكشف ما يتعرضون له من انتهاكات.

وشدد على رفض قانون الإعدام بحق الأسرى، معتبرا أنه "قانون عنصري يخالف القانون الدولي، موضحًا أن الاحتلال صعّد جرائمه بحق المعتقلين منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023.

ودعا المؤسسات الحقوقية والدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة والصليب الأحمر والمحكمة الجنائية الدولية، إلى التحرك العاجل لوقف الانتهاكات وعدم الاكتفاء بدور المتفرج.

وأكد أن استمرار الصمت الدولي تجاه معاناة الأسرى يجعل تلك المؤسسات شريكة في الجرائم المرتكبة بحقهم، مطالبًا بتحرك فوري لإنقاذهم من "الموت البطيء" داخل السجون.

كما دعا أبناء الشعب الفلسطيني إلى توسيع المشاركة في الاعتصامات والفعاليات التضامنية الأسبوعية أمام مقر الصليب الأحمر دعمًا للأسرى وإسنادًا لقضيتهم الوطنية.

وأوضح أن قضية الأسرى ستبقى قضية وطنية جامعة، وأن الأسرى والأسيرات يمثلون عنوان كرامة الشعب الفلسطيني ونضاله المستمر في مواجهة الاحتلال.

جانب من الوقفة (تصوير/ محمود أبو حصيرة)

إخفاء قسري

من جانبها، قالت سيرين أبو عيشة، والدة الأسير عادل أبو عيشة، المخفي قسرًا داخل سجون الاحتلال، إن العائلات الفلسطينية تعيش حالة قلق دائمة بسبب انقطاع الأخبار عن أبنائها المعتقلين.

وأضافت أن الاحتلال اعتقل نجلها من منزله دون توضيح أسباب الاعتقال، ويرفض حتى الآن الكشف عن مكان احتجازه أو وضعه الصحي، معتبرة ذلك شكلًا من أشكال الإخفاء القسري.

وأكدت أن كل يوم يمر على الفلسطينيين يمثل "نكبة جديدة"، في ظل استمرار القتل والتهجير والتعذيب بحق أبناء الشعب الفلسطيني داخل السجون وخارجها.

وأشارت إلى أن الاحتلال يحاول إخفاء جرائمه بحق الأسرى عبر منع المؤسسات الدولية من الوصول إليهم أو الاطلاع على أوضاعهم الحقيقية داخل المعتقلات.

وقالت إن شهادات الأسرى المحررين مؤخرًا كشفت حجم الانتهاكات والتعذيب والتجويع الذي يتعرض له المعتقلون، ما يعكس خطورة الأوضاع الإنسانية داخل السجون الإسرائيلية.

واعتبرت أن السماح بزيارة السجون دون لقاء الأسرى يمثل "خدمة مجانية للاحتلال"، داعية اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى ممارسة دور أكثر فاعلية والضغط من أجل الإفراج عن المعتقلين.

وتشير إحصائيات رسمية إلى ارتفاع عدد الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال منذ اندلاع حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، ليصل إلى أكثر من 9600 أسير، بينهم نساء وأطفال وآلاف المعتقلين الإداريين.

كما تؤكد مؤسسات مختصة بشؤون الأسرى استشهاد أكثر من 100 أسير داخل السجون منذ بداية الحرب، نتيجة التعذيب والإهمال الطبي والتجويع، وسط تصاعد التحذيرات من كارثة إنسانية متفاقمة.

ويرى مختصون أن استمرار الانتهاكات بحق الأسرى يضع المجتمع الدولي أمام اختبار حقيقي لمدى التزامه بحماية حقوق الإنسان وتطبيق القانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

محمد إبراهيم المدهون

#رسالة_قرآنية_من_محرقة_غزة

﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ (الحج: 40-39)

النكبة مستمرة

هذه الآية المباركة تُجسّد ملحمة المظلومين عبر التاريخ، فهي إذنٌ إلهي لشعبٍ أُخرج من دياره بغير حق أن يقاتل دفاعًا عن وجوده، ووعدٌ ربّاني بأن النصر له مهما طال زمن القهر. إنها تختصر حكاية فلسطين منذ النكبة، حين شُرّد أهلها من بيوتهم، حتى محرقة غزة اليوم، حيث يُواجه شعبٌ أعزل آلة البطش بصدورٍ عارية وإيمانٍ لا ينكسر. في كلماتها يتجلّى أن الحق لا يموت، وأن المقاومة ليست خيارًا عابرًا بل هي قدرٌ مكتوب، وأن الله القادر على نصرة عباده سيحوّل دماء الشهداء إلى مشاعل طريق، وصبر الأمهات إلى جدارٍ لا يُهدم، وصمود الأطفال إلى وعدٍ بالعودة. إنها فقرة قرآنية تُحوّل الجرح إلى قوة، وتُعلن أن التاريخ يكتبه المظلومون لا الطغاة.

غزة اليوم ليست مجرد جرح نازف، بل ملحمة أسطورية تُسقط مشروع النكبة الثالثة، وتطيحُ بوعد بلفور وسايكس وبيكو وكل ربائبهم من نتنياهو إلى ترامب. من بين الركام والدماء، ينهض الشعب الفلسطيني كطائر الفينيق، ليعلن أن الأرض ليست بلا شعب، وأن الحق لا يُمحى مهما تكاثرت المجازر ومهما طال زمن الإبادة.

لقد أرادوا أن يجعلوا من غزة مقبرة جماعية، فإذا بها تتحول إلى ساحة نزال تكشف زيف "الجيش الذي لا يُقهر"، وتفضح الكيان الوظيفي الذي لا يعيش إلا تحت حماية الأساطيل الأجنبية. أرادوا التهجير والتصفية، فإذا بالشعب يكتب بدمه معادلة جديدة: حجر، كلمة، كرامة... وصمود لا ينكسر.

هذه ليست نكبة ثالثة، بل بداية النهاية لمئة عام من الظلم، وإعلان أن فلسطين لن تُمحى من الخريطة، وأن غزة الطوفان هي البرهان على أن الشعوب قد تُجرح لكنها لا تموت، وأن إرادة التحرر أقوى من كل مشاريع الإبادة والتطبيع.

وفي الذكرى الثامنة والسبعين للنكبة، وفي الخامس عشر من أيار، نعلن أن فلسطين ليست مجرد ذكرى ولا قضية إغاثة، بل قضية تحرر لا تنطفئ. ندعو جماهير شعبنا في الوطن والشتات إلى أوسع مشاركة في الفعاليات الوطنية، لنؤكد أن جذورنا أعمق من دمار الاحتلال، وأن حق العودة حق تاريخي وقانوني لا يقبل المساومة.

إن فعاليات النكبة رغم المحرقة صرخة في وجه الإبادة والتدمير ومحاولات التهجير، ورسالة وحدة وتلاحم وطني، نعلن فيها أن فلسطين باقية في الوجدان والواقع، وأن شعبها لن يرحل مهما اشتدت العواصف، بل سيواصل نضاله حتى التحرير وتقرير المصير.

فليرتفع الصوت عاليًا:

من النهر إلى البحر... فلسطين عهدٌ أبدي بالحرية والعودة، وقضية شعب يقاتل من أجل الأرض والكرامة حتى النصر.

الصبر الإستراتيجي وحرب الاستنزاف

نعيم مشتهى

شيّع قطاع غزة جثمان عزام خليل الحية، نجل القيادي في حركة حماس ورئيس وفدها المفاوض، في السابع من مايو 2026، الذي استشهد متأثرًا بجراحه من جراء غارةٍ "إسرائيلية" استهدفته ومجموعةً من المواطنين في حي الدرج شرق مدينة غزة؛ ليكون عزام الابن الرابع من أبناء د. خليل الحية الذين قضوا شهداء خلال فتراتٍ متباعدة من الصراع مع الاحتلال، في مشهدٍ يكثف الإستراتيجية "الإسرائيلية" في أبهى تجلياتها، حيث التفاوض بالدم، والضغط بالنار. وكان الاحتلال قد استخدم ذات الأسلوب مع إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي السابق لحركة حماس، حين اغتال ثلاثةً من أبنائه مع عددٍ من أحفاده خلال مرحلةٍ حرجةٍ من التفاوض، خلال معركة طوفان الأقصى.

غير أن ما يجعل حدث اغتيال عزام مفصليًا ليس قساوته الإنسانية فحسب، بل دلالاته الاستراتيجية العميقة؛ حيث وقع الاستهداف في الوقت الذي كان فيه الدكتور خليل الحية منهمكًا بمتابعة تفاصيل التفاوض في القاهرة، حيث لم يكن التزامن مصادفةً، بل نمطٌ "إسرائيلي" متعمد يعكس فلسفة فرض إيقاع تفاوضي جديد تحت وقع الاغتيالات، واستنزاف إرادة الوفد المفاوض منْ خلال استهداف ما هو أعلى من الموقف السياسي، الذي لم يستطع انتزاعه حتى اللحظة، حسب اعتقاده.

وعليه، فإنه لا بد من وضع استهداف نجل الحية في سياقه البنيوي، لا الحادثاتي. فمنذ اغتيال إسماعيل هنية في طهران نهاية يوليو 2024، ومن قبلها اغتيال أبنائه في غزة، ثم محاولة اغتيال قيادات الحركة، ومن ضمنهم خليل الحية، في الدوحة خلال سبتمبر 2025، والتي قضى فيها نجله همام، يتشكل نمط إستراتيجي واضح المعالم، حيث يدرك الاحتلال عجزه عن كسر الوفد المفاوض بالحجج والصياغات، ليلجأ لإضعاف الوفد المفاوض بالاستهداف الشخصي والعائلي. ورغم تبريره بعدم أهمية عزام كهدفٍ "إسرائيلي"، إلا أن ذلك يكشف حجم التناقض "الإسرائيلي" في المواقف، حيث يحاول توجيه رسالة ضمنية للوفد المفاوض بأن الجميع أهداف "مشروعة" له ما دام يتمسك بالمبادئ.

تفاصيل المشهد الحقيقي لا تترجم على طاولة التفاوض فحسب، بل في مشهد مسارين متوازيين؛ ويتمثل المسار الأول في الدبلوماسية في القاهرة والدوحة، حيث مناقشة الوفد المفاوض مع الوسطاء بنود وقف إطلاق النار وترتيبات اليوم التالي، كما يتمثل المسار الثاني بالمشهد العسكري والنفسي على أرض القطاع، حيث يحاول الاحتلال ترجمة كل تقدم تفاوضي على الطاولة إلى ثمنٍ دموي يُدفع على الأرض.

وتُعد هذه الاستراتيجية المزدوجة ليست جديدة، لكنها وصلت في المرحلة الراهنة إلى ذروة إحكامها. كما أن فهم السلوك التفاوضي والميداني لحركة حماس لا يتم دون استيعاب البنية الاستراتيجية للتفكير داخل أروقة صنع القرار في الحركة، التي تختلف جذريًا عن منطق الأطراف الأخرى في المعادلة؛ حيث تمتاز الحركة بعمق أيديولوجي وتاريخ راسخ، وليست حزبًا سياسيًا يساوم على مكاسب آنية. فثمة خطوط حمراءُ في الأبجديات الخاصة بالحركة لا يمكن تجاوزها بأي ثمن، ومنها: التخلي عن السلاح، والقبول بمشروع التهجير، والتنازل عن شرعية المقاومة المسلحة؛ حيث تعتبر الحركة ما سبق من الثوابت التي لا تقبل المواقف التفاوضية القابلة للمرونة، بل هي الوجود ذاته. وعليه، فإن تفسير سلوك الحركة على طاولة التفاوض باعتباره ترنحًا أو ضعفًا لاستغلال بعض الخلافات الداخلية في الحركة، وفق بعض المحللين، يعتبر ضعفًا في فهم البنية الداخلية للحركة.

كما أن ما تفعله حماس في المرحلة الراهنة من مراوغات على طاولة التفاوض لا يُعد مجازفةً، بل توظيفٌ براغماتيٌ محسوب لاستراتيجية الصبر الاستراتيجي؛ حيث تهدف من خلالها لكسب الوقت لإعادة تأهيل قدراتها وإعادة تموضع قواتها، مع الإبقاء على الحد الأدنى من الاشتباك العلني الذي يبقيها فاعلًا حيًّا في المعادلة، دون تعريضها لضربةٍ قاضية في المرحلة الراهنة. وبالعودة للذاكرة الاستراتيجية لحماس، فإنها تحتفظ بتجربة الانسحاب "الإسرائيلي" من غزة عام 2005 كدرسٍ راسخ، حيث تعتبر أن الضغط المتواصل والاستنزاف المنهجي لا بد أن يعيدَ رسم المعادلة حتى مع الخصم الأقوى عسكريًا.

لذا يمكن فهم الصمت العسكري الحالي في القطاع بإعادة تأهيل القوى حتى الوصول إلى نقطة الضربة المؤثرة على الخط الأصفر، ليتم الانتقال بعد ذلك إلى مرحلة المواجهة المفتوحة وفق استراتيجية استنزاف مدروسة. غير أن البيئة الراهنة أشد تعقيدًا من البيئة التي سبقت العام 2005، إذ يعتبر الاحتلال اليوم شبكة الأنفاق التابعة لحماس شبكةً عنكبوتية تتخذ من العمق أساسًا راسخًا لها في أعماق القطاع، ما يلزم حماس بكسب الوقت لإعادة تأهيل قدراتها.

ومع ذلك، يبقى الرهان "الإسرائيلي" الحقيقي على محورٍ يختلف عن الحسم العسكري المباشر؛ فبعد الضغط المستمر على مدار عامين ونصف تقريبًا، دون أن تبدي المقاومة بشكلٍ عام، وحماس بشكلٍ خاص، أيّ انكسار، لجأ الاحتلال لكسر الحاضنة الشعبيةً من خلال فصل المدَني الغزي عن مشروع المقاومة، وتحميل حماس خصوصًا مسؤولية الكارثة الإنسانية. وقد وقع الاحتلال في الخطأ الجوهري من حيث التحليل للحاضنة الشعبية للمقاومة في قطاع غزة، حيث تمتاز الحاضنة الشعبية بجمعها لعوامل نادرة التوفر في تاريخ حركات المقاومة؛ أولها أن المقاومة ليست خيارًا سياسيًا، بل هويةً وجودية مدمجة في النسيج الاجتماعي، فلا يكاد يخلو بيت من مقاوم.

وذلك يعني أن الانفصال عن المقاومة هو انفصال عن الذات. كما أن الحصار المطبق على القطاع منذ العام 2007 أنتج جيلًا كاملًا وُلد وترعرع على حالة من الصمود الشعبي كحالة طبيعية لا استثنائية. وبالإضافة لما سبق، فإن البديل المطروح يتمثل في التهجير والاستسلام، الأمر الذي يرفضه الكل الفلسطيني بشكلٍ وجودي، ما يُعدم الفجوة التي يمكن للرهان "الإسرائيلي" أن ينفذ منها.

كما أن الخطر الكامن على الاستراتيجية "الإسرائيلية" هو ما لا تستطيع قصفه وتدميره بأي شكلٍ من الأشكال، حيث آلية إعادة إنتاج الهوية المقاومة، وذلك من خلال حلقات تحفيظ وتفسير القرآن الكريم المنعقدة في المساجد المهدمة خلال الحرب الأخيرة، ومحاولة إعادة تأهيل كل ما دمره الاحتلال بأبسط المقومات؛ حيث تعتبر المساجد المصنع الحقيقي للمقاومة الفلسطينية.

غير أن هذا النوع من التكوين ينتج هويةً أعمق وأصلب من أي تكوين سياسي آخر؛ فالإيمان بالفكرة من ناحيةٍ عقدية يجعل المقاتل في سبيلها قادرًا على تقديم الغالي والنفيس في سبيلِ إنجاح وتثبيت فكرته، حيث يعتبر ربط الإيمان بالتضحية بشكلٍ معاش ومجسد، لا مقروء في الكتب أو منطوق في المحاضرات فحسب، أمرًا بالغ التعقيد حال وجود إرادة تفكيكه. وقد أثبتت التجارب التاريخية مرارًا وتكرارًا أن تدمير البنية المادية لا يكسر الهوية، بل يعمقها، كما حدث حين هدم الاستعمار الفرنسي المساجد في الجزائر، فأنتج جيل الثورة.

لينتج لدينا السيناريو الأكثر ترجيحًا في المرحلة الراهنة، بما يمكن تسميته بـ(الجمود الاستراتيجي المفتوح)، حيث استمرار الحرب بحدةٍ منخفضة يعمل من خلالها الاحتلال على تنفيذ عمليات اغتيال بشكلٍ مستمر، مع غياب أي أفق سياسي حقيقي. غير أن ثلاثة متغيرات إقليمية قادرةً على كسر هذا الجمود.

المتغير الأول: الملف الإيراني والضوء الأخضر الأمريكي:

يُعتبر هذا المتغير أحد أكثر المتغيرات خطورةً وغير محسوبة العواقب، حيث إعطاء إدارة ترامب الضوء الأخضر لقواتها بالاشتراك مع "إسرائيل" لاستكمال العملية العسكرية ضد إيران في حال فشل المفاوضات في سلطنة عمان وباكستان، بالإضافة إلى استمرار العمليات العسكرية بين الاحتلال وحزب الله اللبناني، ما يشكل إرباكًا للحسابات "الإسرائيلية"، حيث إن خوض الأخير لحرب متعددة الجبهات في آنٍ واحد يجبره على إعادة حساباته في الضغط العسكري.

غير أن تحقق هذا السيناريو سيعيد توزيع الثقل العسكري "الإسرائيلي" على جبهاتٍ متعددة، ما يخفف الضغط على غزة ويمنح حماس نافذةً زمنية أوسع لإعادة تأهيل قدراتها، كما أن ذلك يصب في مصلحة حماس وفق منطق الصبر الاستراتيجي، الذي يراهن ضمنيًا على هذا التوسع الإقليمي كعامل تخفيف يصب في صالحها.

المتغير الثاني: فتيل الضفة الغربية:

يمثل الوضع في الضفة الغربية الفتيل الأكثر قابليةً للاشتعال في المرحلة القادمة، بعيدًا عن غزة؛ حيث تعيش الضفة حالة غليانٍ مستمر بفعل عمليات المستوطنين المتصاعدة، وحماية قوات الاحتلال لهم، والاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى، في ظل تراجع دور السلطة الفلسطينية، وبروز بنية مقاومة شبابية في العديد من محافظات شمال الضفة الغربية.

غير أن تهديد سلاح الطيران المسيّر بات يشكل هاجسًا للأمن "الإسرائيلي"، الذي سيطر على مئات الطائرات المسيّرة المتحولة من مهمات الاستطلاع إلى الانتحار، ما يهدد الأمن "الإسرائيلي" على المستوى الاستراتيجي، ويجعله عاملًا على استنزاف قواته الأمنية والعسكرية، التي ستعمل على تكثيف جهودها للحصول على معلومات تواجد هذه الطائرات، وذلك بعد عدم نجاعة السيطرة على تهريبها للحدود بطرقٍ عديدة، كتبرير استخدامها لأغراض التصوير الجوي وغير ذلك؛ ليكون اشتعال الضفة الغربية بمثابة جبهةٍ أخرى بالنسبة للاحتلال، بتضاريس مختلفة تمامًا عن التضاريس التي قاتلت عليها قواته في قطاع غزة، ما يبدد التركيز "الإسرائيلي"، ويعيد رسم خارطة القوى في كامل المشهد الفلسطيني.

الخلاصة:

يظهر التحليل الاستراتيجي للمشهد الحالي قيام الاستراتيجية "الإسرائيلية" على افتراض خاطئ، يتلخص بأن الضغط العسكري والإنساني لن يفضي في نهاية المطاف إلى انهيار الإرادة أو تشقق البنية، لكن هذا الافتراض يغفل المتغير الأعمق في المعادلة، وهو امتلاك حماس وحاضنتها الشعبية لما لا يمتلكه أي جيش كلاسيكي، وهو القدرة على إنتاج الصمود من داخل الكارثة المعاشة؛ حيث إن المعادلة الكاملة التي تتشكل في الوقت الحالي تجمع بين الصبر الاستراتيجي الحمساوي المحسوب، والحاضنة الشعبية ذات الهوية الوجودية التي لا تنكسر بالقصف والتهديد، وآلية إعادة إنتاج هوية تعمل فوق الركام، وتوقعًا بتورط "إسرائيلي" في حربٍ إقليمية متعددة الجبهات، وفتيلًا ضفاويًا قابلًا للاشتعال في أي لحظة، حيثُ تجعل هذه المعادلة الحسم العسكري سرابًا يتراجع كلما تقدم نحوه.

وفي المحصلة، يبقى السؤال الجوهري يطرح نفسه دون أن تجيب عليه آلة الحرب: كيف تنتصر على خصم يرى في الموت مقدمةً للانتصار الذي لا نهاية له؟ إذ يعد هذا السؤال المربك الأول للاستراتيجية "الإسرائيلية"، ويجعل المشهد في غزة أعقد مما تستطيع أي معادلة عسكرية استيعابه.

دولة الاحتلال الإسرائيلي وأزمة الهوية

محمد مصطفى شاهين

ليست أزمة دولة الاحتلال الإسرائيلي أزمة حدود أو أمن بالمعنى التقليدي، بل هي أزمة كينونة وجودية تتخذ من الهوية مدارًا لها؛ فالدولة التي قامت على أساس صهيوني بوصفها دولة للشعب اليهودي تجد نفسها اليوم أمام تناقض بنيوي حاد بين خصوصيتها اليهودية المزعومة وبين متطلبات الدولة الحديثة ومقتضيات الاندماج في محيط جيوسياسي عربي وإسلامي.

على المستوى السياسي الداخلي، تعيش إسرائيل حالة من الاستقطاب الحاد الذي يهدد تماسكها؛ فمحاولات حكومة بنيامين نتنياهو تمرير تشريعات لإضعاف المحكمة العليا وتعديل طريقة اختيار القضاة لمنح السلطة السياسية نفوذًا أكبر على الجهاز القضائي أثارت موجة احتجاجات غير مسبوقة، ووصفها معارضوها بأنها تهديد للديمقراطية الليبرالية، بينما تعتبرها الحكومة خطوة ديمقراطية ضرورية لإعادة التوازن بين السلطات. وهنا تتجلى أزمة الهوية في أبشع صورها، إذ تتصارع داخل دولة الاحتلال رؤيتان متناقضتان: الأولى علمانية ليبرالية ترى في إسرائيل دولة لكل مواطنيها، والثانية قومية دينية ترى فيها دولة لليهود فقط.

وتمتد الأزمة لتشمل البعد القانوني الدستوري، حيث تسعى الحكومة إلى تكريس هوية الدولة قانونيًا عبر ما يسمى بقانون القومية، الذي يعرف إسرائيل بصفتها الدولة القومية للشعب اليهودي، ويجعل الشريعة اليهودية أساسًا للتشريع، ويلغي مكانة اللغة العربية كلغة رسمية. ويكشف هذا المسعى عن إشكالية مركزية في الصهيونية ذاتها، وهي استحالة التوفيق بين مفهوم الدولة اليهودية ومتطلبات دولة المؤسسات الحديثة. كما أن المحاولات المستمرة لإضعاف الجهاز القضائي وإخضاعه للسلطة التنفيذية تذكرنا بما أسماه الدكتور عبد الوهاب المسيري بالعلمنة الشاملة للمقدس، وتحويل القانون من أداة لتحقيق العدالة إلى أداة للهيمنة السياسية.

دبلوماسيًا، تقف إسرائيل أمام مفارقة لافتة؛ فبينما تسعى حثيثًا لتوسيع دائرة التطبيع عبر اتفاقيات أبراهام لتشمل السعودية ولبنان ودولًا أخرى، تدرك في العمق أن الاعتراف العربي والدولي لا يمنحها الشرعية الوجودية التي تفتقدها؛ فالتطبيع ليس سوى غطاء هش يخفي حقيقة أن إسرائيل لا تزال كيانًا استيطانيًا وظيفته الأساسية خدمة المشروع الإمبريالي الغربي في المنطقة. والحديث عن قفزة كمومية بضم السعودية للمنظومة التطبيعية إنما يعكس وهمًا استراتيجيًا مفاده أن الشرعية تُشترى بالاتفاقات السياسية لا بالاندماج العضوي في المحيط الحضاري.

عسكريًا، تكشف حرب غزة المستمرة عن استنزاف عميق للجيش الإسرائيلي وتراجع قدراته الردعية؛ فصحيح أن الآلة العسكرية تسيطر الآن على نحو 60% من القطاع وتواصل عملياتها اليومية، لكنها عاجزة عن حسم المعركة مع المقاومة التي لا تزال تحكم القطاع رغم تدمير 90% من بنيته التحتية. والأخطر أن الجيش يعاني إرهاقًا غير مسبوق، إذ يخدم جنود الاحتياط بمعدل ثمانين يومًا سنويًا، ما ينذر بانهيار معنوي ومادي للمؤسسة العسكرية التي طالما شكلت ركيزة أساسية في بناء الهوية الإسرائيلية، في ظل استمرار الحرب والعدوان على لبنان، والاستعداد والجاهزية تجاه إيران في ظل المفاوضات المستمرة بين إيران والولايات المتحدة.

أما على الصعيد الجيوسياسي، فإن إسرائيل تواجه معضلة استراتيجية خانقة؛ فحالة الاستنفار الحربي الدائم التي كرستها حكومة نتنياهو منذ السابع من أكتوبر 2023 تستنزف الاقتصاد والمجتمع، وتدفع آلاف الإسرائيليين من حملة الشهادات العليا والعاملين في قطاعي العلوم والتكنولوجيا إلى الهجرة العكسية؛ فقد غادر البلاد نحو أربعين ألفًا وستمئة إسرائيلي في الأشهر السبعة الأولى من عام 2024 وحدها، بزيادة تقارب ستين بالمئة، ما يهدد بتفريغ الدولة من نخبها العلمية، ويؤكد أن إسرائيل ليست ملاذًا قوميًا لليهود، بل محطة عبور مؤقتة للباحثين عن فرصة اقتصادية.

وتكمن جذور الأزمة فلسفيًا في الطبيعة التركيبية المتناقضة للمشروع الصهيوني؛ فقد راهن هذا المشروع منذ بداياته على تصفية يهودية المنفى وخلق يهودي جديد مرتكز إلى الأرض والقوة، لكنه لم يستطع حسم العلاقة بين البعد الديني والبعد القومي في هوية الدولة؛ فبقيت إسرائيل حالة هجينة تجمع بين ملامح الدولة القومية الدينية والدولة الديمقراطية الليبرالية، دون أن تنتمي بالكامل لأي منهما. وهذا التردد الوجودي يعكس مأزق الصهيونية التي أرادت الهروب من يهودية الجيتو الدينية المنعزلة، لتغرق في يهودية عنصرية إحلالية لا تقل عزلةً واستعصاءً على الاندماج في نسيج المنطقة.

إن أزمة الهوية الإسرائيلية ليست مرحلة عابرة في تاريخ الكيان، بل هي قدر بنيوي محتوم؛ فالصهيونية، بوصفها حركة استعمارية استيطانية، لا يمكنها أن تنتج هوية مستقرة، لأنها قامت على نفي الآخر الفلسطيني ومصادرة حقه في الوجود. وهذه الجريمة المؤسسة تطارد الضمير الإسرائيلي، وتجعل البحث عن الهوية رحلة عبثية محكومًا عليها بالفشل. وما نشهده اليوم من تفكك داخلي وتآكل للتماسك الاجتماعي ليس سوى تجلٍ ملموس لحقيقة مركزية، وهي أن الكيان الصهيوني يحمل في أحشائه بذور فنائه، لأنه اغتصب الأرض، ونفى الإنسان، وزيف التاريخ.

غزة بعد الدمار الكبير.. هل الهدف السلاح أم إرادة الإنسان؟

د. سفيان قديح

سؤال يتردد على ألسنة الناس في غزة وخارجها: هل ستعود الحرب على القطاع بنفس القوة والوحشية التي شهدناها؟ وهل بقي أصلًا شيء في غزة لم يُدمّر؟ فبعد شهور طويلة من القصف والدمار والقتل والنزوح، تبدو غزة وكأنها خرجت من كارثة إنسانية غير مسبوقة. أحياء كاملة أُزيلت من الوجود، وآلاف المنازل سُويت بالأرض، والبنية التحتية انهارت، والجامعات والمستشفيات والمساجد والمدارس تعرضت للتدمير، ومئات آلاف العائلات فقدت بيوتها وأمانها وأحبتها، حتى بات المشهد العام في القطاع أقرب إلى مدينة منكوبة خرجت من حرب عالمية، لا من مواجهة محدودة جغرافيًا.

ووفق آخر إحصائيات وزارة الصحة الفلسطينية، فقد تجاوز عدد الشهداء 72 ألف شهيد، وتخطى عدد الجرحى 172 ألف مصاب، إضافة إلى أكثر من 11 ألف مفقود ما زالوا تحت الأنقاض أو مجهولي المصير حتى اللحظة، فضلًا عن آلاف الأسرى والمعتقلين داخل سجون الاحتلال منذ بداية الحرب. هذه الأرقام لا تعكس فقط حجم المأساة الإنسانية، بل تكشف أن قطاع غزة يعيش واحدةً من أكثر الحروب دمويةً وتدميرًا في العصر الحديث.

ولهذا يتساءل كثيرون: ما الذي يمكن أن تستهدفه حرب جديدة أصلًا، بعدما تحولت أجزاء واسعة من القطاع إلى ركام؟ وهل بقي شيء لم يُستهدف بعد؟

ورغم هذا الحجم الهائل من الدمار، ما زال الخطاب الإسرائيلي والأمريكي يتحدث عن "السلاح"، وكأن غزة تملك ترسانة نووية أو صواريخ باليستية عابرة للقارات تهدد استقرار العالم. بينما الحقيقة التي يعرفها الجميع أن غزة المحاصرة منذ سنوات طويلة لا تمتلك ما تمتلكه الدول الكبرى من جيوش وأنظمة ردع استراتيجية، بل إن أغلب ما يُطرح إعلاميًا حول "الخطر الوجودي" يبدو أحيانًا محاولةً مستمرة لتبرير الحرب وإطالة أمدها، وإقناع العالم بأن ما يجري ضرورة أمنية لا كارثة إنسانية.

إن المقارنة بين طريقة الحديث الغربي عن غزة وبين تعامله مع ملفات دولية أخرى، كالمشروع النووي الإيراني أو سباقات التسلح العالمية، تكشف حجم التناقض السياسي والإعلامي. فحين تُقدَّم أسلحة خفيفة أو وسائل مقاومة محدودة داخل أرض محتلة على أنها تهديد عالمي يستوجب كل هذا الدمار، فإن السؤال الحقيقي يصبح: هل القضية فعلًا قضية سلاح؟ أم أن هناك هدفًا أعمق يتعلق بكسر إرادة الفلسطيني وإنهاء أي قدرة لديه على الصمود أو الرفض أو التمسك بحقوقه الوطنية والإنسانية؟

كثير من الفلسطينيين باتوا يرون أن الحرب لم تعد تستهدف فقط البنية العسكرية أو الفصائل المسلحة، بل أصبحت تستهدف الإنسان الفلسطيني نفسه؛ وعيه، ونفسيته، وقدرته على الاستمرار في الحياة. فحين يُحاصر الإنسان في غذائه ومائه ودوائه وتعليمه وبيته ومستقبله، ثم يُطلب منه أن يتخلى أيضًا عن إرادته وكرامته، تصبح القضية أبعد من مجرد صراع عسكري أو أمني.

والأخطر من ذلك أن كثيرًا من الناس في غزة يخشون اليوم من سيناريو عودة الحرب بكل قوتها، بعد الضغوط الكبيرة التي مورست في ملفات التفاوض وتبادل الأسرى، دون وجود ضمانات حقيقية وملزمة تمنع استئناف الحرب بصورة أوسع. فالكثيرون يرون أن أي اتفاق لا يتضمن وقفًا حقيقيًا وشاملًا للحرب، ولا يضمن حماية المدنيين وإنهاء العدوان، يبقى اتفاقًا هشًا يمكن أن ينهار في أي لحظة.

ولهذا، فإن المخاوف الشعبية تتزايد من أن تعود الحرب بعد استكمال بعض التفاهمات أو عمليات تبادل الأسرى، خاصةً في ظل التصريحات الإسرائيلية المتكررة التي تتحدث عن استكمال العمليات العسكرية. ويرى كثيرون أن الدول والجهات الضامنة لأي اتفاق تتحمل مسؤولية أخلاقية وسياسية كبيرة في حال عادت الحرب مجددًا؛ لأن الضمان الحقيقي لا يكون فقط بإتمام صفقات التبادل، بل بوقف نزيف الدم وحماية المدنيين ومنع تكرار المأساة.

لقد تحولت غزة خلال الحرب إلى مساحة اختبار قاسية لإنسانية العالم. فالطفل الذي يبحث عن الطعام وسط الركام، والأم التي تنتظر دواءً مفقودًا، والطالب الذي فقد جامعته ومستقبله، والعائلة التي تعيش داخل خيمة ممزقة؛ كلهم أصبحوا جزءًا من معركة يومية من أجل البقاء. وحتى الذين نجوا من القصف المباشر، يعيشون اليوم حربًا نفسية وإنسانية مفتوحة عنوانها الخوف والجوع والنزوح وفقدان الأمان.

ورغم كل هذا، بقي الفلسطيني متمسكًا بحقه في الحياة. ما زالت العائلات تحاول النجاة وسط الركام، وما زال الأطفال يحاولون البحث عن لحظة فرح صغيرة وسط هذا الخراب الهائل، وما زالت أصوات الحياة تظهر من بين الأنقاض، وكأن غزة تصر على أن تبقى حية رغم كل ما تعرضت له.

إن ما يجري في غزة اليوم يتجاوز حدود المعركة العسكرية التقليدية، ليصبح معركةً على الإنسان نفسه؛ على ذاكرته، ووعيه، وكرامته، وإرادته في البقاء. فالقضية لم تعد فقط ما إذا كانت الحرب ستعود أم لا، بل ماذا سيبقى من الإنسان الفلسطيني إذا استمر هذا العالم في التعامل مع غزة باعتبارها مجرد ملف أمني، لا وطنًا يعيش فيه أكثر من مليوني إنسان لهم الحق في الحياة والكرامة والأمان.

المقالات التي تنشر عبر صفحات "فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN" تعبر عن رأي أصحابها

بالرغم من إصابته بنيران الاحتلال.. الصياد "أبو عمرة" يُبحر خشية جوع أبنائه

غزة/ أدهم الشريف:

في ساعة مبكرة صباح أمس، مشى الصياد سلمان أبو عمرة على رمال الشاطئ غرب مدينة غزة، متجهًا إلى قاربه إيذانًا ببدء مغامرة صيد جديدة، في حين كانت آثار الإصابة بنيران إسرائيلية واضحة على وجهه وجسده.

وبخطوات حذرة وجسدٍ مثقل بالجروح، دفع أبو عمرة بقاربه الصغير إلى المياه، وعلى متنه شباك صيد ممزقة، ولم تمنعه الإصابة ولا التحذيرات التي تلقاها من عائلته من الإبحار مجددًا.

قبل يوم واحد فقط، كان أبو عمرة يبحر برفقة صيادين اثنين على مسافة قريبة من الشاطئ، حين باغتتهم الزوارق الحربية الإسرائيلية بإطلاق قذائف ورصاص كثيف استهدفهم مباشرة.

وقال أبو عمرة، واصفًا مشهد الاستهداف، وهو يشير إلى الأفق القريب حيث تستبيح الزوارق الحربية عرض البحر: "كنا بالقرب من الشاطئ عندما فتحت الزوارق نيرانها علينا، وكأنها تخوض اشتباكًا مسلحًا.. الاحتلال يريد بالفعل إبادتنا".

وأصابت الشظايا المتطايرة من القذائف الصياد أبو عمرة في أنحاء متفرقة من جسده، ما استدعى نقله إلى مجمع الشفاء الطبي لتلقي العلاج، قبل أن يسمح له الأطباء بالمغادرة إلى منزله في حي تل الهوى، جنوبي مدينة غزة، فيما كانت إصابة الصيادين المرافقين له طفيفة.

ورغم ما تحمله مهنة الصيد من مخاطر كبيرة بفعل اعتداءات بحرية الاحتلال، فإنها لم تعد بالنسبة لأبو عمرة مجرد مهنة يمارسها في ظروف استثنائية، بل معركة يومية من أجل البقاء وسط حرب أنهكت تفاصيل حياته.

وأضاف لصحيفة "فلسطين"، وهو يثبت شباك الصيد فوق قاربه: "إذا بقينا في البيت ولم أصطد الأسماك، فلن تجد عائلتي ما يسكت جوعها".

ويتخذ أبو عمرة من صيد الأسماك مصدر دخل رئيسيًا منذ ما قبل حرب الإبادة التي اندلعت في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، واستمرت قرابة عامين، ويعيل زوجته وأبناءه الأربعة، أكبرهم يوسف في العشرينيات من عمره، وأصغرهم سارة (16 عامًا).

وقال: إنه لم يجد بديلًا عن الصيد، وإن حياته أصبحت مهددة بالخطر والموت.

وهذه ليست المرة الأولى التي يتعرض فيها أبو عمرة ورفاقه لإطلاق نار من الزوارق الحربية الإسرائيلية، إذ أُصيب صيف العام الماضي برصاصة في ساقه اليمنى، ولم يتمكن الأطباء من انتشالها حتى الآن.

ويعترف هذا الصياد بأنه يواجه مخاطر كبيرة رغم إبحاره على بعد مئات الأمتار فقط من الشاطئ، خشية الاستهداف الإسرائيلي، بعدما كان بمقدوره، كغيره من الصيادين، الإبحار لمسافة أميال، تصل في بعض المناطق إلى 15-12 ميلاً بحريًا أمام سواحل غزة.

وأضاف: "الصيادون لا يشكلون أي خطر على الاحتلال وزوارقه الحربية، لكنه يريد التخلص منا وإجبارنا على عدم النزول إلى البحر".

ولم تمضِ سوى 24 ساعة على استهداف أبو عمرة والصيادَيْن اللذَيْن كانا برفقته، حتى داهمت زوارق الاحتلال بحر منطقة الزوايدة وسط قطاع غزة، واعتقلت ستة صيادين صباح أمس، وفق ما أفاد به رئيس نقابة العاملين في قطاع الصيد زكريا بكر.

وأضاف بكر، لـ"فلسطين"، أن الاحتلال يغلق البحر بالكامل أمام الصيادين منذ اندلاع حرب الإبادة، وحتى بعد سريان اتفاق وقف إطلاق النار المثقل بالخروقات الإسرائيلية.

ووفق بكر، قتل جيش الاحتلال منذ بداية الحرب 232 صيادًا، بينهم أربعة صيادين استشهدوا بعد سريان اتفاق وقف إطلاق النار في 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2025، فيما يعتقل الاحتلال في سجونه 30 صيادًا من أصل 100 تعرضوا للاعتقال.

وخلال حربه الدموية على غزة، دمّر الاحتلال 95 بالمئة من قطاع الصيد، بينما صعّد بشكل محموم من وتيرة ملاحقة الصيادين واستهدافهم، وهم الذين يبلغ عددهم نحو خمسة آلاف صياد فقدوا مصدر دخلهم الرئيسي.

ومع استمرار الحرب وتدهور الأوضاع الإنسانية، تحولت مهنة الصيد إلى رحلة يومية محفوفة بالرصاص والاستهداف. أما بالنسبة لأبو عمرة، لم يعد الأمر متعلقًا فقط بتأمين قوت يوم عائلته، بل بالدفاع عن حقه الطبيعي في الحياة والعمل داخل بحر عرفه منذ طفولته.

وتساءل بغضب: "يريدون أن نخاف من البحر، ومن البيت، ومن الطريق.. لكن إلى أين نذهب؟"

كوخٌ فوق الركام.. علاء جودة يهزم النزوح بإرادة الحياة

غزة/ هدى الدلو:

وسط ركام ثقيل يختزن ذكريات العمر، وقف علاءً جودةً يتأمل ما تبقى من منزله الذي كان يومًا نابضًا بالحياة. أربعة طوابق ومخازن واسعة بناها حجرًا فوق حجر، وورث مهنة المقاولات أبًا عن جد، حتى صار البناء جزءًا من هويته، لا مجرد مهنة يعتاش منها. لكن الحرب لم تُبقِ له سوى أكوام من الإسمنت والحديد والغبار.

علاءً، خريج اللغة الإنجليزية، لم يتخيل يومًا أن يتحول بيته، الذي كان يصفه بـ"الوطن الصغير"، إلى ركام يستحيل السكن فيه، أو حتى إزالة أنقاضه بسهولة. ويقول لصحيفة "فلسطين" بصوت تختلط فيه الحسرة بالإصرار: "كان المنزل يمثل لنا الحياة والوطن، وفجأة شعرت باليأس والصدمة والإحباط عندما رأيته مدمرًا بالكامل".

وفي الأيام الأولى للنزوح، وجد نفسه أمام خيارات قاسية؛ مدارس مكتظة تفتقر إلى الأمان، ومخيمات نزوح تنهكها الأمراض وتنعدم فيها الخصوصية. كان يدرك أن أطفاله وعائلته يحتاجون إلى أكثر من خيمة تقليدية تقيهم المطر أو حرّ الشمس، بل إلى مساحة تمنحهم شيئًا من الإحساس بالحياة، ولو فوق الركام.

ومن قلب المأساة، وُلدت الفكرة. يقول علاء: "عندما شعرت أن المدارس غير آمنة، وأن المخيمات تفتقر للخصوصية، قررت أن أستقر فوق ركام منزلي بدلًا من نصب خيمة عادية".

وبحكم خبرته الطويلة في المقاولات، نظر إلى الركام بعين البنّاء لا بعين المهزوم. لم تكن هناك معدات ثقيلة لإزالة الأنقاض، ولا إمكانيات لإعادة الإعمار، فاختار حلاً آخر؛ تسوية الركام واستصلاحه للبناء فوقه.

وبيديه، بدأ ينتشل ما تبقى من أخشاب وحديد ومعدات دفنتها الحرب تحت الأنقاض. كان يجمع القطع المتناثرة كما لو أنه يجمع بقايا ذاكرته. استخدم الخشب والشوادر والحديد، وصنع كوخًا صغيرًا بتصميم مختلف عن الخيام التقليدية، تصميم يحفظ خصوصية العائلة ويمنحها قدرًا من الأمان في مواجهة الحر والبرد والأمطار.

ويتابع: "استوحيت الفكرة من حياة النزوح، لكنني طورتها لتتناسب مع الاحتياجات الأساسية، مثل الخصوصية والأمان ومواجهة الظروف الجوية".

لم يكن الأمر سهلًا؛ فالركام غير مستو، والمواد شحيحة، والمشهد العام يوحي بالانكسار، لكنه أصرّ على تحويل المكان إلى مساحة قابلة للحياة، مؤمنًا بأن الإنسان قادر على البدء من جديد، حتى لو كان ذلك فوق الخرابه ذاته.

داخل الكوخ الخشبي لا توجد رفاهية، لكن هناك كرامة يحاول صاحبها الحفاظ عليها. يقول وهو يشير إلى السقف الخشبي: "تمكنت من البناء باستغلال ما تبقى من معداتي وأخشابي التي كنت أملكها قبل الحرب، فهذا المكان أفضل من وجودي داخل مراكز الإيواء".

ومع مرور الوقت، تحول الكوخ إلى قصة يتداولها الجيران والنازحون، ليس لأنه منزل متكامل، بل لأنه رمز لمحاولة النجاة بكرامة. كثيرون يقفون أمامه بدهشة، متأملين كيف استطاع إنسان أن يصنع مأوى من بقايا منزله المدمر.

ورغم كل ما فقده، لا يتحدث علاء بلغة الهزيمة، بل برسالة واضحة وحاسمة: "لا مكان للمستحيل، ويجب أن نتأقلم مع واقعنا المرير".

ويوجه حديثه لكل من يعيش ظروفًا مشابهة قائلًا: "لا تيأسوا، واستغلوا المساحات المتبقية في بيوتكم، وحاولوا استصلاح أي جزء منها".

وبينما تغيب مواد البناء وتتعطل معدات إزالة الركام، يبقى علاء مؤمنًا بأن القدرة على الصمود تبدأ من الداخل، من الفكرة الصغيرة التي يخلقها الإنسان لينقذ نفسه وعائلته من العجز الكامل.

ويختتم حديثه بكلمات تختصر حكايته: "تصنع الحياة بالأمل والصمود والصبر والعزيمة والإصرار، والقدرة على البدء من جديد، ولابد أن تنتهي هذه الغمة يومًا ما".

رنين طوطح.. طالبة هندسة تتحدى الحرب والنزوح لتحمي حلمها الجامعي

غزة/ صفاء عاشور:

بين خيام النزوح وانقطاع الكهرباء وضعف الإنترنت، تحاول الشابة الفلسطينية رنين طوطح أن تتمسك بما تبقى من حلمها الجامعي، في قصة رنين ليست استثناءً، بل نموذجًا لمعاناة آلاف الطلبة في قطاع غزة، الذين تحولت سنواتهم الجامعية إلى رحلة يومية من البحث عن الكهرباء والإنترنت ومكان آمن للدراسة، في ظل حرب مستمرة وحصار يخنق تفاصيل حياتهم ومستقبلهم.

قبل الحرب، كانت رنين تدرس هندسة الحاسوب، وقد أنهت ثلاث سنوات جامعية، واقتربت تدريجيًا من تحقيق حلمها بالتخرج والعمل. وكانت ترى في التعليم وسيلتها لبناء مستقبل مختلف، ومساعدة عائلتها التي تعاني أوضاعًا اقتصادية صعبة، خاصة مع محدودية فرص العمل وارتفاع تكاليف الحياة في قطاع غزة المحاصر.

لكن مع اندلاع الحرب، انقلبت حياتها رأسًا على عقب؛ أُغلقت الجامعات، وتشتت الطلبة بين مراكز الإيواء ومناطق النزوح، بينما تحولت الدراسة الإلكترونية إلى تحدٍّ يومي يفوق قدرة الكثيرين.

وتقول رنين إن النزوح المتكرر كان من أصعب ما واجهته خلال سنوات الدراسة الأخيرة، إذ تنقلت مع عائلتها بين عدة مناطق، بدءًا من مدرسة الجعوني في النصيرات، ثم منطقة الشاكوش، وصولًا إلى منطقة أصداء غرب خانيونس، وكانت تضطر في كل مرة لإعادة ترتيب حياتها من الصفر وسط فقدان الخصوصية وانعدام الظروف الملائمة للدراسة.

وتوضح أن المشكلة لم تكن في النزوح وحده، بل في كل ما يرافقه من انقطاع دائم للكهرباء وضعف خدمات الإنترنت، ما جعل متابعة المحاضرات الجامعية أو تنفيذ المشاريع الدراسية أمرًا شبه مستحيل.

وتقول: "كنا نبحث عن أي مكان تتوفر فيه إشارة إنترنت أو نقطة شحن"، مشيرة إلى أن ساعات طويلة من يومها كانت تضيع فقط في محاولة تشغيل هاتفها أو الوصول إلى الشبكة لتنزيل المحاضرات وإرسال المهام المطلوبة.

وأضافت أن بعض الفتيات في مناطق النزوح كن يساعدنها أحيانًا عبر توفير شرائح إلكترونية أو مشاركة الإنترنت معها، في محاولة جماعية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من مستقبلهم الدراسي.

وعلى الرغم من أن تخصص هندسة الحاسوب يعتمد بشكل أساسي على توفر الأجهزة الإلكترونية والكهرباء المستقرة، فإن رنين كانت تفتقد لكل تلك المقومات، إذ اعتمدت على حاسوب قديم يعود لشقيقها، تعطلت بطاريته منذ فترة طويلة، ولم يعد يعمل إلا عند توفر الكهرباء، وهو أمر نادر في غزة.

وتوضح أن ذلك أجبرها في كثير من الأحيان على الذهاب إلى منزل إحدى زميلاتها للعمل معها على مشروع التخرج، لأن تطبيقات البرمجة والمشاريع العملية كانت تحتاج إلى أجهزة أفضل واتصال إنترنت أكثر استقرارًا.

وتقول: "تخصصي يحتاج إلى حاسوب قوي وكهرباء

وإنترنت بشكل دائم، وكل هذه الأشياء أصبحت شبه معدومة"، مؤكدة أن الظروف الحالية جعلت حتى التخصصات التقنية الحديثة شبه مشلولة داخل القطاع.

ولم تتوقف المعاناة عند الدراسة فقط، فالحرب أثرت أيضًا على أبسط التفاصيل اليومية المرتبطة بالتعليم والعمل، إذ تعرض هاتفها المحمول لأضرار بسبب الشحن عبر مصادر كهرباء غير مستقرة، كما سُرقت بعض المستلزمات التي حاولت عائلتها إرسالها لها من الخارج قبل وصولها إليها.

وتشير إلى أن شقيقتها المقيمة خارج غزة حاولت إرسال شاشة جديدة لهاتفها وبطارية كهربائية تساعدها في الدراسة والعمل، لكنهما سُرقتا قبل أن تصلا إليها، ما ضاعف شعورها بالعجز في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وارتفاع أسعار الأجهزة الإلكترونية بشكل هائل داخل القطاع.

ورغم تلك التحديات، تمكنت رنين من مواصلة تعليمها حتى أنهت سنوات الدراسة المطلوبة، وأنجزت مشروع التخرج بعد معاناة طويلة خلال الحرب والنزوح، لكنها لا تزال تنتظر موعدًا رسميًا لمناقشته، بسبب حالة الاضطراب التي تعيشها الجامعات في غزة.

وتصف شعورها بعد إنهاء الدراسة بأنه خليط من الفرح والإرهاق، فهي تدرك أنها تجاوزت مرحلة شديدة القسوة، لكنها تخشى في الوقت نفسه من مستقبل مجهول في ظل انهيار سوق العمل وغياب أي بيئة قادرة على استيعاب الخريجين الجدد.

فمجال هندسة الحاسوب، الذي كان يفترض أن يفتح أمامها فرصًا للعمل والتطوير، بات يحتاج إلى إمكانيات غير متوفرة في غزة، مثل الكهرباء الدائمة والإنترنت السريع والأجهزة الحديثة، وهي أمور أصبحت بالنسبة لكثير من الشباب رفاهية يصعب الوصول إليها.

وتؤكد رنين أن الكثير من الطلبة والخريجين يشعرون اليوم بأن سنوات تعليمهم مهددة بالضياع، لأن الواقع الحالي يمنعهم حتى من ممارسة الحد الأدنى من التدريب أو العمل عن بُعد، رغم أن تخصصاتهم تعتمد أساسًا على التكنولوجيا.

وفي خضم تلك المعاناة، بقي جانب آخر من حياتها معلقًا؛ ارتباطها بخطيبها المقيم في السعودية. فبعد قصة تعارف تعود إلى سنوات الطفولة، تقدم لخطبتها عام 2022، وكان من أكثر الداعمين لاستكمالها تعليمها الجامعي.

لكن الحرب وإغلاق معبر رفح ومنع حرية الحركة حوّلا علاقتهما إلى انتظار طويل، إذ لم تتمكن رنين من رؤيته منذ سنوات، وأصبح التواصل بينهما يقتصر على مكالمات متقطعة كثيرًا ما تنتهي بسبب ضعف الشبكات أو انعدام الإنترنت خلال النزوح.

وتقول: "الاحتلال لا يحاصر حركة البضائع والأشخاص فقط، بل يحاصر أيضًا أحلام الشباب وحياتهم وعلاقاتهم الإنسانية، ويجعل أبسط الخطط المستقبلية مؤجلة إلى أجل غير معلوم".

وتختتم رنين حديثها بالتأكيد على أن شباب غزة لا ينقصهم الطموح أو الإرادة، لكنهم يعيشون في ظروف تسحق أي محاولة للاستقرار أو بناء المستقبل، مضيفة: "نحاول أن نكمل تعليمنا ونعيش حياة طبيعية، لكن كل يوم يحمل عائقًا جديدًا بسبب الحرب والحصار والنزوح".

الأخيرة

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN

الثلاثاء 24 ذو القعدة 1447هـ 12 مايو/ أيّار
Tuesday 12 May 2026

FELESTEENONLINE

WWW.FELESTEEN.PS

صحيفة عبرية: مايكروسوفت تنقل إدارة فرعها في (إسرائيل) إلى فرنسا مؤقتًا

الناصرة/ فلسطين:

كشفت صحيفة "غلوبس" الاقتصادية العبرية، عن نقل شركة مايكروسوفت إدارة فرعها في (إسرائيل) مؤقتا إلى فرنسا، عقب تحقيق داخلي أجرته الشركة بشبهة تقديم خدمات لأجهزة الأمن الإسرائيلية، ومتابعة بيانات مرتبطة بفلسطينيين.

وقالت الصحيفة في تقرير نشرته، أول من أمس، إن "شركة مايكروسوفت قررت نقل إدارة فرعها الإسرائيلي مؤقتا إلى فرنسا، في أعقاب تحقيق داخلي أجرته الشركة بشبهة تقديم خدمات لأجهزة الأمن الإسرائيلية، بصورة قد تتعارض مع سياساتها الداخلية ومدونتها الأخلاقية".

وذكرت أن التحقيق تناول معلومات تتعلق بتخزين بيانات مرتبطة بمتابعة فلسطينيين على خوادم تابعة للشركة موجودة في أوروبا، "ما أثار مخاوف قانونية وتنظيمية داخل الشركة، خصوصا في ظل القوانين الأوروبية المتعلقة بحماية البيانات والخصوصية".

وأشارت الصحيفة إلى أن المدير العام لفرع مايكروسوفت في (إسرائيل)، ألون حاييموفيتش، أنهى مهامه مؤخرا بعد 4 سنوات في منصبه، كما غادر عدد من المسؤولين في قسم العلاقات الحكومية.

بين الشهادة والغياب.. الحاج فتحي الصفدي مفقود منذ قصف شارع الجلاء في غزة

غزة/ مريم الشوبكي:

منذ تسعة أشهر، تعيش عائلة الحاج فتحي الصفدي بين احتمالين قاسيين؛ إما أنه استشهد تحت ركام شارع الجلاء في مدينة غزة، وإما أنه ما يزال حيًا في مكان مجهول، فربما يكون أسيرًا أو مفقودًا لم ترد عنه أي معلومات حتى اليوم.

في كل مرة يُفتح فيها ملف جديد للمفقودين، يعود ابنه سعيد الصفدي إلى النقطة ذاتها: لا جثمان، ولا أثر، ولا يقين يخفف مرارة الانتظار.

في الرابع عشر من سبتمبر 2025، خرج الحاج فتحي، البالغ من العمر 64 عاماً، من منطقة السدرة بمدينة غزة، متجهاً نحو منزل العائلة في منطقة الكرامة شمال المدينة. لم يكن هدفه تفقد المنزل فقط، بل محاولة جمع بعض الاحتياجات استعداداً للنزوح جنوباً مع اشتداد القصف الإسرائيلي.

يقول نجله سعيد لصحيفة "فلسطين": "خرج والدي صباحاً باكراً، قرابة الساعة التاسعة، وكان الوضع خطيراً جداً، لكن بعض الناس كانوا يحاولون العودة إلى بيوتهم لجلب ما يمكن إنقاذه".

لم يكن أحد يتوقع أن تكون تلك آخر مرة يُرى فيها الحاج فتحي.

على مفترق شارع الجلاء مع منطقة العيون، استهدفت طائرة إسرائيلية مجموعة من المارة بصاروخ، وكان من بينهم الحاج فتحي إلى جانب شاب يُدعى محمد زين الدين، الذي نجا مصاباً من القصف.

بعد أيام، ظهر مقطع مصور للشاب المصاب، تحدث فيه عن اللحظات التي أعقبت الغارة. وبين أصوات الفوضى والأنين، سمع أفراد العائلة صوت الحاج فتحي للمرة الأخيرة.

يقول سعيد: "تأكدنا من صوت والدي فوراً. لم تظهر صورته بوضوح، لكننا عرفناه من صوته وطريقة كلامه".

ويضيف: "الشاب الذي نجا أخبرنا أن والدي كان جثة هامدة بعد القصف، وأنه كان بجواره لحظة الاستهداف".

لكن رغم هذه الشهادة، لم تتمكن العائلة من الوصول إلى المكان حينها بسبب توغل الجيش الإسرائيلي وسيطرته على المنطقة. وبعد نحو شهر، ومع أول فرصة للعودة، توجه أفراد العائلة للبحث عنه. كانت الصدمة أكبر من قدرتهم على الاحتمال.

"لم نجد شيئاً... لا جثمان، لا ملابس، لا هوية، ولا أي أثر يدل عليه"، يقول سعيد بصوت يثقله التعب، مضيفاً: "المنطقة كانت مجرفة بالكامل، والجيش الإسرائيلي كان متمركزاً هناك".

حتى شارع الجلاء، الذي كان يعج آنذاك بالجثامين وآثار الدمار، بدا خالياً تماماً عند وصول العائلة. ومنذ ذلك اليوم، بقي الحاج فتحي في خانة "المفقودين".

ورغم ترجيح العائلة استشهاده، فإن غياب الجثمان أبقى باب الأمل مواربا.

يقول سعيد: "أحياناً نقول ربما أصيب ونُقل إلى مكان آخر، أو ربما أُسر... لا نعرف. الإنسان يتمسك بأي أمل".

وقدمت العائلة بلاغات إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر والدفاع المدني ومؤسسات معنية بالمفقودين، دون أي نتيجة حتى الآن.

ومنذ اختفائه، لم تتوقف والدته وأبناؤه عن البحث والسؤال كلما ظهرت قوائم جديدة للمعتقلين أو المفقودين، علّ اسمه يظهر في مكان ما.

كان الحاج فتحي، المولود عام 1961، معروفاً بهدوئه وحرصه على أسرته. خرج يومها وهو يفكر في تأمين ما تحتاجه عائلته في رحلة نزوح محتملة، لكنه لم يعد.

واليوم، لا تملك عائلته قبراً تزوره، ولا جثماناً تودعه، فقط ذاكرة معلّقة عند صباح خرج فيه رجل ستيني بحثاً عن أمان لأسرته، ثم اختفى وسط الحرب، تاركاً أبناءه في أقسى أنواع الفقد: غياب بلا وداع، ولا يقين.

إنفوجرافيك

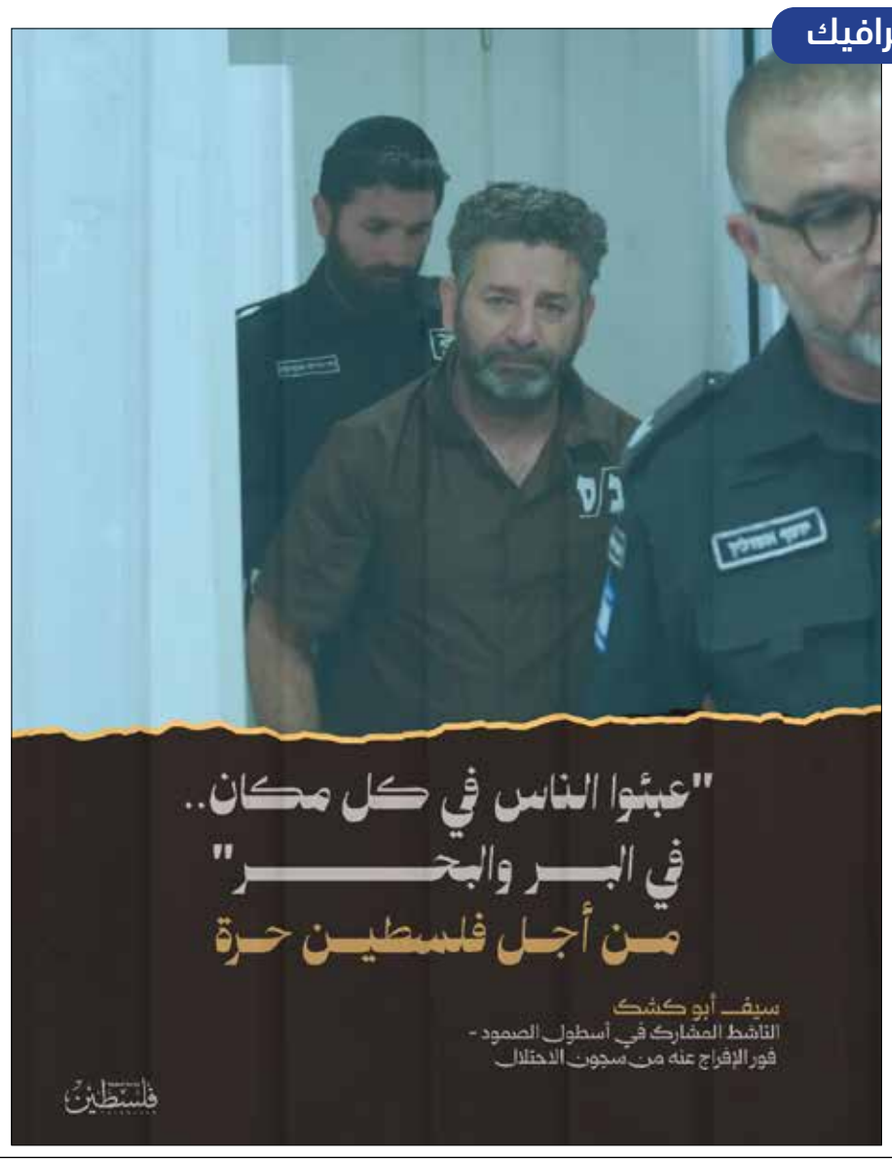

د. فاتن السامرائي

معارك غزة في ذاكرة التاريخ.. أرضٌ لا تهدأ من الصراع

على امتداد آلاف السنين، بقيت غزة نقطة تقاطع حاسمة بين الجغرافيا والتاريخ، بين طرق التجارة القديمة وممرات الجيوش العابرة، وبين الإمبراطوريات المتعاقبة التي رأت فيها بوابةً لا يمكن تجاهلها. لم تكن غزة يومًا مدينة هامشية في خرائط التاريخ، بل كانت دائمًا ساحة اختبار كبرى لقوة النفوذ وصراع الإرادات، أرضًا صغيرة المساحة، لكنها ضخمة في دلالاتها التاريخية والسياسية.

في العصور القديمة، كانت غزة واحدة من أقدم المدن المأهولة في العالم، وميناءً مهمًا على ساحل البحر المتوسط. موقعها الاستراتيجي جعلها هدفًا متكررًا للغزوات، من المصريين القدماء إلى الكنعانيين، ثم الآشوريين والبابليين والفرس. كانت المدينة تُفتح وتُغلق أبوابها على وقع الجيوش، وتعيد تشكيل هويتها مع كل مرحلة تاريخية. وفي كل مرة كانت تنهض من تحت الركام، كأنها تعيد تعريف معنى البقاء في منطقة لا تعرف الاستقرار.

ومع دخول العصر اليوناني ثم الروماني، ازدادت أهمية غزة بصفتها مركزا تجاريا وثقافيا، لكنها في الوقت ذاته لم تنجُ من الصراع. فقد كانت جزءًا من التحولات الكبرى التي شهدتها المنطقة بعد حملات الإسكندر الأكبر، ثم لاحقًا في وجود السيطرة الرومانية التي رسخت وجودها بالقوة العسكرية والإدارة الصارمة. ومع ذلك، ظل تاريخ المدينة متقلبًا بين الازدهار والاضطراب، بين التجارة والحصار، بين البناء والهدم.

ومع الفتح الإسلامي في القرن السابع الميلادي، دخلت غزة مرحلة جديدة من تاريخها، إذ أصبحت جزءًا من الدولة الإسلامية الناشئة، وشهدت فترة من الاستقرار النسبي والازدهار الثقافي والتجاري. غير أن موقعها الجغرافي ظل يجعلها نقطة تماس مع حملات وصراعات لاحقة، خاصة خلال الحروب الصليبية التي أعادت المنطقة إلى دوامة المواجهات العسكرية. فقد كانت غزة مرارًا ساحة عبور للجيوش المتنازعة على أرض الشام ومصر.

ومع العصور العثمانية، استقرت المدينة نسبيًا ضمن منظومة إدارية واسعة، لكنها لم تخرج تمامًا من دائرة التوترات الإقليمية، خصوصًا مع ازدياد الاهتمام الأوروبي بالمنطقة في القرنين التاسع عشر والعشرين. ومع الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية، دخلت غزة مرحلة جديدة من التحول السياسي تحت الانتداب البريطاني، لتصبح لاحقًا جزءًا من واحدة من أكثر القضايا تعقيدًا في الشرق الأوسط الحديث.

أما في التاريخ المعاصر، فقد تحولت غزة إلى عنوان دائم للصراع السياسي والعسكري. منذ منتصف القرن العشرين، خصوصًا بعد عام 1948، أصبحت المدينة ومحيطها جزءًا من واحدة من أكثر الملفات حساسية في المنطقة. ومع مرور العقود، شهدت سلسلة من الحروب والتوترات والعمليات العسكرية التي تركت أثرًا عميقًا في بنيتها الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، وجعلتها حاضرة باستمرار في المشهد الإقليمي والدولي.

وفي كل جولة من جولات الصراع الحديث، كانت غزة تعيد إنتاج سرديتها الخاصة: مدينة محاصرة لكنها صامدة، منهكة لكنها مستمرة، تعيش بين الدمار وإعادة الإعمار، وبين الألم ومحاولات الحياة. ومع كل تصعيد جديد، تتجدد الأسئلة القديمة عن مستقبل المدينة، وعن إمكانية كسر دائرة الصراع الممتدة منذ قرون.

إن قراءة تاريخ غزة ليست مجرد تتبع لحروب متفرقة، بل هي قراءة لموقع جغرافي تحوّل إلى رمز للصراع البشري المستمر على الأرض والهوية والسيادة. فهي مدينة لا يمكن اختزالها في حدث واحد أو حقبة واحدة، بل هي تراكم طويل من التاريخ، حيث تتداخل الأسطورة بالواقع، والذاكرة بالحاضر، والمعاناة بالأمل.

وهكذا تبقى غزة، عبر العصور، ليست فقط مكانًا على الخريطة، بل قصة مفتوحة لم تُغلق فصولها بعد، أرضًا لا تهدأ من الصراع، لكنها أيضًا لا تنقطع فيها محاولات الحياة.